



■ عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

النهج الديمقراطي

٠١٠٤٨ ٠٨٤٢:٢٠٠٤٤



العدد : 672 | من 15 الى 21 أكتوبر 2026 | الثمن: 5 دراهم

رئيس التحرير: التيتي الحبيب

مدير النشر: الحسين بوسحابي

المدير المسؤول: جمال براج

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس



مروان الأحمر:



الحركة الطلابية ودورها في التأطير الطلابي والنضال الديمقراطي



إن التحدي المركزي يتمثل في الربط بين الدفاع عن المطالب اليومية للطلبة ومواجهة السياسات التي تستهدف مستقبل الجامعة العمومية

15

فرنسا: احتجاج طلابي أم بداية صراع طبقي أوسع؟

11

الإعلام البديل في المغرب: رؤية تحليلية من منظور تقديري

06

09 08 07

كلمة العدد:

من أجل جبهة واسعة للتخلص من المخزن

الانخراط في النضالات التي تخوضها الطبقة العاملة ومختلف النضالات المشروعة.

عدم وضع التناقض مع روسيا والصين في نفس مستوى التناقض مع المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل العدو لشعوب المعمور قاطبة. وبالتالي، يجب أن يكون اليسار في طليعة النضال من أجل بناء أوسع جبهة عالمية، منظمة ضد هذه المنظومة الامبريالية.

دعم قوى التحرر الوطني في العالم العربي والمغاربي والشرق الأوسط، وفي مقدمتها محور المقاومة.

التواجد في طليعة النضال ضد الصهيونية كاداة لهذه المنظومة لفرض سيطرتها على الشرق الأوسط اعتبارا أن القضية الفلسطينية قضية وطنية.

التواجد في طليعة القوى المساندة والمتضامنة مع كل الشعوب المضطهدة وفي طليعة القوى المناضلة من أجل السلم في العالم.

أن الجبهة الواسعة للتخلص من المخزن ستكون فرصة لاحتضان صوت المقاطعين للسلسل الانتخابي المخزني. وفي نفس الوقت فرصة لتوحيد النضالات الشعبية ميدانيا لمواجهة المخزن كعقبة حقيقية أمام تقدم وازدهار شعبنا.

الصراع الفكري والسياسي والممارسة العملية خطأ هذه التقييمات وينشر الأمل في أن التغيير لصالح الشعب ليس ممكنا فحسب، بل هو ضرورة تاريخية.

ويجب على اليسار أن يعمل على: إطلاق مبادرات سياسية ونضالية مشتركة مع أكبر عدد ممكن من القوى والحركات المناضلة وأن يعمل باستماتة من أجل توحيد كل القوى المناضلة للتخلص من المخزن.

تصحيح وتطوير وتوسيع أدوات الدفاع الذاتي للجماهير الشعبية، وعلى رأسها النقابات، لتكون في خدمة الجماهير الشعبية.

تقوية العمل الشبيبي نظرا لكون الشباب طاقة ثورية، وخاصة العمل في الطلبة والتلاميذ.

على تقوية العمل الحقوقي وتركيزه على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهه نحو العمل في الأحياء الشعبية. تقوية العمل النسائي وتركيزه على القضايا التي تعاني منها الفئات الشعبية، وخاصة العاملات والكادحات.

تقوية العلاقة مع الحركة الأمازيغية الديمقراطية وربط النضال من أجل الحقوق اللغوية والثقافية بالنضال ضد التهميش والهجوم على الأراضي الجماعية.

توحيد هذه الكتلة الرافضة للانتخابات. لذلك، فإن توحيد كل القوى المناضلة في إطار أوسع جبهة حول شعار «التخلص من المخزن» الذي طرحه مؤتمرنا الوطني الثالث، كأحد أهم دروس حركة 20 فبراير المجيدة، لا زال يحافظ على راهنيته ونجاعته وأن اليسار يمكن أن يلعب دورا وازنا في هذه العملية.

إن ذلك يستوجب أن يلعب اليسار دورا طليعيا في: مواجهة محاولات تقسيم القوى المناضلة من أجل التخلص من المخزن على أساس الجنس (النساء ضد الرجال) أو السن (الشباب ضد الشيوخ) أو الهوية (الأمازيغ ضد العرب) أو العقيدة (العلمانيون ضد المتدينين) أو المرجعية الفكرية والسياسية (اليسار ضد الإسلام السياسي، اليسار الاصلاحى ضد اليسار الثوري)...

مواجهة الأفكار التي تحاول زرع البأس وسط الشعب من خلال الترويج لكون كل القوى السياسية والنقابية والجموعية وغيرها فاسدة وفكرة «ما كايين مع من» و«اولاد عبد الواحد كلهم واحد». وأن الاستقرار في ظل الاستبداد والفساد أحسن من التغيير الذي قد يؤدي إلى الفوضى والمجهول. لذلك على اليسار أن يبين بواسطة

حسب التقديرات التي ارتكزت عليها عملية تحديد نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية الأخيرة، مثل عدد الذين لهم الحق في التصويت وعدد الأوراق الملقاة، فإن المشاركة لا تتعدى 20 في المائة. أي أن 80 في المائة من الكتلة الناجمة تقاطع الانتخابات ولم تنخدع بالوعود الانتخابية ولا بالإغراءات المادية والمنعوية وتعي إلى هذا الحد أو ذاك، أن الانتخابات لن تؤدي إلى تغيير لصالحها. كما أن مقاطعة الانتخابات تعبير صريح عن معارضة الأغلبية الساحقة من الشعب المغربي للنظام المخزني.

إن الأشكال التي يجب أن يواجهها القوى التي تنشد بصدق، التغيير لصالح الشعب هو كيف يمكن تحويل هذه الكتلة الشعبية إلى قوة منظمة؟

إن ذلك يتطلب تحديد العدو الأساسي الذي يعيق الآن، أي تطور ديمقراطي حقيقي. ويعتبر حزب النهج الديمقراطي العمالي، أن هذا العدو هو المخزن الذي تمثل المافيا المخزنية نواته الصلبة وألد وأشرس عدو لشعبنا. كما يعتبر أن أهم أساليب الحكم التي يستعملها المخزن هي الاستبداد والفساد والإفساد وتقسيم صفوف الشعب والقوى المناضلة عملا بمقولة «فرق تسد».

إن دور القوى المناضلة حاسم في

بيان المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي: ضد الإمبريالية والصهيونية والاستبداد والتطبيع والاستغلال الرأسمالي، ومن أجل توحيد النضالات الشعبية وبناء البديل الوطني الديمقراطي الشعبي

ويعلن تضامنه مع نضالاتها ضد التهميش والحرمان، باعتبارها جزءاً أصيلاً من معركة الجماهير الشعبية ضد الاستبداد والاستغلال.

ويجدد حزب النهج الديمقراطي العمالي التزامه بمواصلة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، وتقوية تنظيمه وخطه السياسي والفكري، وتوسيع حضوره وسط العمال والعاملات والكادحين والشباب والنساء والفلاحين الفقراء، وربط النضالات اليومية بالأفق التحرري والتغيير. فالبديل الديمقراطي الشعبي ليس تغييراً حكومياً شكلياً ولا تداولاً على مؤسسات تعيد إنتاج الاستبداد، بل مشروع للتحرر من المخزن والتبعية والإمبريالية والصهيونية والاستغلال الرأسمالي، وبناء مجتمع يضمن سيادة الشعب وحقوق الطبقة العاملة والكادحين وكرامتهم.

وعليه، يدعو الحزب إلى تصعيد النضال الشعبي المنظم، وتوحيد القوى المناضلة، ومواجهة كل أشكال القمع والتطبيع والاستغلال، من أجل انتزاع الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمجالية، وبناء البديل الديمقراطي الشعبي.

- عاشت نضالات الشعوب ضد الإمبريالية والاستغلال
- عاشت فلسطين حرة، من النهر إلى البحر
- لا للتطبيع، لا للصهيونية، لا للإمبريالية
- عاشت نضالات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية
- عاش حزب النهج الديمقراطي العمالي

المكتب السياسي: 11 أكتوبر 2026

ويعتبر استهداف الاحتجاجات التضامنية اعتداءً على الحريات السياسية والحق في النضال. ويؤكد أن إرادة الشعب المغربي في رفض الصهيونية والتطبيع لن تكسر أساليب القمع والترهيب. ويرفض الحزب الانتخابات المخزنية باعتبارها آلية لإعادة إنتاج الاستبداد والتحكم، ما دامت شروط التعبير الحر عن الإرادة الشعبية غائبة، وما دامت المصالح الطبقية المهيمنة تتحكم في القرار السياسي والاقتصادي. كما يؤكد أن تعاقب الحكومات وتغيير واجهاتها لا يغير جوهر السياسات القائمة على ضرب المكتسبات الاجتماعية، وخدمة الرأسمال، وتوسيع التطبيع. لذلك، فإن التعويل على التغيير من داخل المؤسسات القائمة، دون تغيير ميزان القوى، لا يفتح أفقاً للتحرر؛ فالبديل يمر عبر النضال الجماهيري المنظم وبناء قوة شعبية قادرة على فرض التغيير.

ويدين الحزب القمع الممنهج للحريات السياسية والنقابية والحقوقية، واستهداف المناضلين والحركات الاحتجاجية، ومحاولات إخضاع العمل النقابي وضرب استقلاليتته ومقاومته. ويطالب بوقف المتابعات ذات الخلفية السياسية، والإفراج عن المعتقلين السياسيين ومعتقلي الحركات الاحتجاجية، واحترام الحريات العامة. كما يرفض تحميل العمال والكادحين كلفة الأزمات عبر الغلاء وتجميد الأجور وتدهور المعاشات ونفشي البطالة والعمل الهش وغير المهيكّل، ويطالب بتحسين الأجور، وحماية القدرة الشرائية، وضمان الشغل القار واللائق، وصون الحقوق الاجتماعية والنقابية للعمال والعاملات.

الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، بما تتضمنه من قتل وتدمير وحصار وتجويع وتهجير، تتم بدعم مباشر من الإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، في تحدٍ سافر لحقوق الشعب الفلسطيني. وإذ يدين هذه الجرائم، يجدد دعمه المطلق لنضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر الوطني والعودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ويشدد على أن التطبيع مع الكيان الصهيوني خيانة لنضال الشعب الفلسطيني وطعنة لتطلعات الشعوب إلى التحرر. ومن هنا، يطالب بإسقاط التطبيع وتجريم جميع أشكاله، ويدعو إلى تصعيد النضال الشعبي ضده.

وعلى الصعيد الوطني، يؤكد الحزب أن تعمق الفقر والبطالة والهشاشة وتدهور القدرة الشرائية وتراجع الخدمات العمومية ليست نتائج عرضية، بل حصيلة اختيارات نيوليبرالية طبقية تخدم الرأسمال والطبقات السائدة على حساب العمال والكادحين وعموم الجماهير الشعبية. ويعتبر أن استمرار هذه الاختيارات، تحت غطاء الشعارات الرسمية حول التنمية والإصلاح، لا يؤدي إلا إلى توسيع الفوارق الاجتماعية وتعميق التبعية وإدامة الاستغلال. ويدين الحزب بشدة استمرار النظام المخزني في توسيع علاقات التطبيع مع الكيان الصهيوني في المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والثقافية، في تحدٍ للإرادة الشعبية المغربية ومواقف الشعب التاريخية الداعمة لفلسطين. كما يدين القمع والتضييق على مناضلات ومناضلي الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع،

في ظل تصاعد التنافس والصراعات الإمبريالية على مناطق النفوذ والثروات والأسواق، واستمرار الحروب والتدخلات التي تدفع الشعوب ثمنها من دمائها وحقوقها ومستقبلها، يؤكد حزب النهج الديمقراطي العمالي أن مواجهة هذه الأوضاع تقتضي تصعيد النضال الأممي ضد الإمبريالية والاستغلال الرأسمالي، ورفض كل أشكال الهيمنة والعدوان والوصاية على الشعوب وحقوقها في تقرير مصيرها. ويحيي نضالات الشباب والتلاميذ والحركات الاجتماعية بفرنسا وغيرها ضد الهجوم النيوليبرالية، ويجدد تضامنه مع الشعب الكوبي في مواجهة الحصار الإمبريالي، ويرفض منطق الحروب وتقسيم مناطق النفوذ، بما في ذلك ما يرتبط بالحرب في أوكرانيا والتحول في العلاقات الأمريكية الروسية.

ويدين حزب النهج الديمقراطي العمالي بشدة الزيارة المرتقبة للعاقل الإسباني إلى سبتة ومليلية المحتلتين يومي 13 و14 أكتوبر 2026، ويعتبرها رسالة سياسية ذات دلالة استعمارية، تروم تكريس الأمر الواقع وإضفاء الشرعية على استمرار الاحتلال الإسباني للمدينتين. كما يستنكر الصمت الرسمي المغربي إزاء هذه الخطوة، ويعتبره مؤشراً على تغليب منطق تدبير المصالح والتوازنات الدبلوماسية على واجب الدفاع عن السيادة الوطنية. ويدين، في السياق نفسه، صمت الأحزاب الملتفة حول النظام وعجزها عن اتخاذ موقف سياسي واضح إزاء قضية تمس الذاكرة الوطنية والسيادة الترابية.

ويؤكد الحزب أن حرب الإبادة الجماعية التي يشنها

لا سيادة وطنية حقيقية بدون تحرير سبتة ومليلية والجزر المغربية المحتلة

جمال براج

يعتزم الملك الإسباني زيارة المدينتين المغربيتين المحتلتين سبتة ومليلية؛ وهي خطوة تحمل رسالة سياسية واضحة تعبر عن العقلية الاستعمارية لإسبانيا، والرامية إلى تثبيت احتلال المدينتين واعتبارهما جزءاً من المجال الجغرافي الإسباني، وقطع الطريق أمام أي محاولة للمطالبة باسترجاعهما إلى الوطن الأم، وما يعنيه ذلك من استفزاز صارخ لمشاعر الشعب المغربي. لقد سبق لنا في حزب النهج الديمقراطي العمالي أن أصدرنا بياناً بتاريخ 15 مارس

2023 نددينا فيه بالمخطط الاستعماري الإسباني الهادف إلى إدماج سبتة ومليلية ضمن المجال الجغرافي والقانوني للاتحاد الأوروبي، وعبرنا فيه عن رفضنا القاطع لكافة الخطوات التي تدفع في اتجاه حسم ملف المدينتين لترسيخ دمجهما النهائي في التراب الإسباني والمنظومة القانونية الأوروبية، مشددين على الهوية المغربية التاريخية والجغرافية للمدينتين. كما انتقدنا فيه الصمت الرسمي حيال ما يدبر لهما، وأعلننا رفضنا القاطع لأي شكل من أشكال المساومات أو المقايضات بالمدينتين المستعمرتين مهما كانت الظروف أو الخلفيات أو الأهداف.

واليوم، هاهي الدولة الإسبانية تستمر في المسعى ذاته لتحقيق الهدف نفسه، ألا وهو ترسيخ الإدماج النهائي لسبتة ومليلية ضمن التراب الإسباني. وفي المقابل، يستمر الصمت الرسمي وأحزاب الفساد الملتفة حوله، مما يجعل الحديث عن السيادة الوطنية مجرد شعار للاستهلاك لا أكثر. إن غياب أي موقف من هذه الزيارة الاستفزازية لملك إسبانيا، ومن المؤامرة الاستعمارية لتكريس احتلال سبتة ومليلية والجزر الشمالية، يعد عملياً تواطؤاً مكتشفاً وتفریطاً بنا في السيادة الوطنية، لا سيما وأن الدولة المغربية كفت،

منذ سبعينيات القرن الماضي، عن المطالبة بإدراج ملف المدينتين في جدول أعمال اللجنة الرابعة للأمم المتحدة الخاصة بتصفية الاستعمار. إن سبتة ومليلية والجزر الشمالية أرض مغربية، وأي تفریط فيها هو تفریط في السيادة الوطنية ورضوخ لمشينة الاستعمار واستسلام له. وكما قاوم الشعب المغربي الاستعمار وضحي من أجل تحرير الوطن، فمن المؤكد أنه سيواصل مسيرة التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي، التي يظل تحرير الأراضي المغربية المحتلة إحدى حلقاتها الأساسية؛ إذ لا سيادة وطنية كاملة طالما بقي شبر واحد تحت الاحتلال.

بيان المجلس الجامعي واللجنة الإدارية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (إم ش)

ليوم 10 أكتوبر، 2026

اللجنة الإدارية والمجلس الجامعي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي يدعوان للتعبئة قصد مواصلة معركة الكرامة والإنصاف لشغيلة القطاع الفلاحي ويكلفان المكتب الجامعي والكتابة التنفيذية بالتفاعل مع الوزير المرتقب تعيينه على رأس وزارة الفلاحة بشأن تنفيذ التزامات الوزارة تجاه الشغيلة الفلاحية واتخاذ المتعين. إن اللجنة الإدارية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي، الملتزمة في دورتها العاشرة، والمجلس الجامعي (الدورة الثانية)، بمقر الاتحاد المغربي للشغل بالرباط، يومه الخميس 08 أكتوبر 2026، في دورة الفقد صالح شमित، تحت شعار: «تقوية التنظيم والنضال الوحدوي سبيلنا لتحقيق مطالب شغيلة القطاع الفلاحي»، وبعد وقوفهما على أهم سمات الأوضاع العامة ببلادنا، وما تتميز به المرحلة من تغيرات إثر الانتخابات الأخيرة، التي شهدت إحدى أدنى نسب المشاركة في بلادنا من جهة، وما تشهده الأوضاع الدولية من تقاطب ونزاعات وحروب من جهة أخرى، مع ما لذلك من انعكاس مباشر على الأوضاع المعيشية للطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية؛ وبعد تداولها في مضمون التقرير حول الأوضاع العامة والنقابية ونشاط الجامعة والتقرير المالي، ومناقشتها والمصادقة على مشروع برنامج العمل السنوي 2026-2027؛ وبعد استكمال التداول في مجموع النقط المدرجة في جدول الأعمال، تعلن ما يلي:

1. تطالب بأن يكون للتغيرات المرتقبة على رأس وزارة الفلاحة، بتعيين وزير جديد، أثر فعلي يحقق الإنصاف للشغيلة الفلاحية من موظفين ومستخدمين وعمال زراعيين وفلاحين كادحين ومتعاونين غابويين، نساءً ورجالاً، ويقطع مع السياسة الفلاحية السائدة منذ عقود، لضمان السيادة الغذائية لبلادنا، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وتنمية العالم القروي وفك عزلته؛

2. تتضمن حصيلة الأداء العام لأجهزة الجامعة وطنياً، وعلى مستوى الفروع والنقابات الوطنية والتنظيمات الموازية؛ وتدعو إلى مواصلة إنجاز البرنامج التكويني والتنظيمي والنضالي للجامعة بالفعالية المطلوبة، دفاعاً عن المطالب والتطلعات المشروعة لشغيلة القطاع الفلاحي بكل مكوناته، ومن أجل الاستعداد الجدي والسلازم للتعاطي مع مختلف التحولات القطاعية المرتقبة مع مجيء الحكومة الجديدة، ومع كل الاستحقاقات المهنية والتنظيمية والنضالية القادمة، بما

من شأنه تقوية مكانة جامعتنا ومركزيتنا على جميع المستويات، وتحسين الأوضاع المادية والمهنية لشغيلة قطاعنا؛

3. تؤكد ملحاحية مطالب شغيلة القطاع الفلاحي، التي كانت ولا تزال موضوع «معركة الكرامة والإنصاف لشغيلة القطاع الفلاحي» المفتوحة منذ 04 أبريل 2026، والمتمثلة في:

- التعجيل بإخراج الأنظمة الأساسية لشغيلة المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA)، ووكالة التنمية الفلاحية (ADA)، والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية (ONCA)، والمعهد الوطني للبحث الزراعي (INRA)، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية (ANCFCC)، والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس (ENA)، ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة (IAV Hassan II)؛
- التعجيل بانعقاد اللجنة المشتركة لتعديل النظام الأساسي لشغيلة الشركة الملكية لتشجيع الفرس (SOREC)؛
- إدماج حاملي الشهادات في السلاسل المستحقة؛
- إنصاف وتحفيز موظفي وزارة الفلاحة، وإخراج نظام أساسي خاص بهم؛
- مضاعفة الميزانية الهزيلة لمؤسسة النهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري - قطاع الفلاحة (FOS-Agri)، والتسريع بإخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية لمستخدمي الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية؛
- تنفيذ الالتزامات المتعلقة بشغيلة الوكالة الوطنية للمياه والغابات، طبقاً لمحضر 06 مارس 2025؛
- التنزيل السليم والموحد لمقتضيات النظام الأساسي لشغيلة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- مركزية أجور استقرار المالي وتبسيط كالية لضمان الاستقرار المالي وتبسيط مساطر الصرف على المستوى الوطني؛
- مواصلة العمل من أجل تقليص الفارق بين الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي (SMAG) ونظيره في القطاع الصناعي (SMIG)، في أفق المساواة بينهما بحلول سنة 2028، وفقاً لاتفاقات الحوار الاجتماعي المركزي لسنتي 2021 و2022؛
- عقد اللقاء المؤجل مع وزير الفلاحة حول أوضاع الفلاحين ومطالبهم. وبهذه المناسبة، وبعد وقوف اللجنة الإدارية والمجلس الجامعي على استمرار حالة «البلوكاج» التي تعرفها الملفات

المطلبية الكبرى لشغيلة القطاع الفلاحي، بسبب تعنت الوزير المنتدب المكلف بالميراثية وعجز الوزير الوصي على القطاع عن الوفاء بالتزامات الوزارة، تدعو اللجنة الإدارية وكافة أجهزة الجامعة، من فروع ونقابات وطنية وتنظيمات موازية وفئوية، وعموم المناضلات والمناضلين، إلى إعادة إطلاق التعبئة النضالية استعداداً لمواصلة «معركة الكرامة والإنصاف لشغيلة القطاع الفلاحي»، وتكلف المكتب الجامعي والكتابة التنفيذية بتدبير هذه التعبئة، وتسطير البرنامج النضالي المناسب، واتخاذ المبادرات اللازمة للرد، على ضوء تعاطي الوزير المرتقب تعيينه على رأس القطاع مع التزامات الوزارة بشأن المطالب المشروعة وانتظارات الشغيلة الفلاحية العالقة، سواء على مستوى وزارتي الفلاحة والمالية أو على المستوى الحكومي.

4. تعزز بانخراط مختلف مكونات الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي في معركة الكرامة والإنصاف لشغيلة القطاع الفلاحي، وإنجاحها لمختلف المحطات التعبوية والنضالية النوعية (الندوة الصحفية الكبيرة المنعقدة يوم 16 أبريل 2026، والوقفة المركزية الموازية للمعرض الدولي للفلاحة بمكناس يوم 26 أبريل 2026، والوقفين الاحتجاجيين أمام وزارتي المالية والفلاحة يوم السبت 23 ماي 2026)، وتستنكر بأشد العبارات تخلف وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات عن عقد اللقاء مع جامعتنا يوم 30 يونيو 2026، والذي علقت جامعتنا على أساسه تنفيذ الوقفات الاحتجاجية الجهوية والمحلية التي كانت مقررة في الفترة الممتدة من 18 إلى 30 يونيو 2026؛

5. تدعو إلى استحضار أهداف المخطط الاستراتيجي لجامعتنا، وتصافر جهود كافة المناضلات والمناضلين لاستكمال البرنامج التنظيمي السنوي، والمساهمة في إنجاح المؤتمرات الوطنية لكل من النقابة الوطنية للبحث الزراعي (INRA)، والنقابة الوطنية للعمال الزراعيين، والنقابة الوطنية لموظفي وزارة الفلاحة (SFA)، وتنظيم المرأة بالقطاع الفلاحي (OFSA)؛

6. تعبر عن تضامنها القوي مع إخواننا في المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية بالدار البيضاء-سطات، وتطالب بإنصاف الموظفين والمستخدمين ضحايا الشطط في استعمال السلطة والاستهداف بسبب الانتماء النقابي (الغرفة الفلاحية بكلميم...).

7. تؤكد دعم الجامعة القوي واللامشروط للمطالب الخاصة والمشروعة لكافة الفئات العاملة بالقطاع الفلاحي، من مهندسين ومتصرفين وبيطرة وتقنيين ومحترفين ومساعدين إداريين ومساعدين تقنيين، وتدعو كافة التنظيمات الفئوية التابعة للجامعة إلى عقد ملتقياتها الوطنية، وتوحيد النضالات، وإطلاق حملات تعبوية للتأكيد على حيوية المطالب الخاصة بمختلف الفئات، وعلى الضرورة الملحة للاستجابة لها دون مزيد من المماطلة والتأخير؛

8. تتدد باستمرار ضرب دورية الحوار الاجتماعي المركزي والتنصل من نتائج، خاصة ما يتعلق بالمساواة بين الحد الأدنى للأجور في القطاعين الصناعي والفلاحي (SMIG) و (SMAG)، والأنظمة الأساسية لمختلف فئات الموظفين، واستمرار تآكل الزيادات في الأجور بسبب الغلاء المتفاقم، وتطالب بإقرار السلم المتحرك للأجور؛

9. تعبر عن تضامنها القوي ودعمها اللامشروط لنضالات العاملات والعمال الزراعيين في بركان والغرب وسوس ماسة وبني ملال، والشغيلة المنجمية، والشغيلة في المناطق الصناعية (المسامة حرة)، خاصة بطنجة والقنيطرة، وعمال سيكوم-سيكوميك بمكناس، والشغيلة التعليمية، ومختلف فئات الشغيلة بكافة مناطق البلاد؛

10. تعبر عن تضامنها مع عموم نضالات الجماهير الشعبية دفاعاً عن أوضاعها المعيشية ومن أجل الكرامة وحقوق الإنسان في شموليتها؛ وتندد بقوة بموجة الغلاء الفاحش المتواصلة، وبالعدوان المتواصل على ما تبقى من مكتسبات الطبقة العاملة نتيجة تمرير عدد من المخططات والقوانين التراجعية، نموذجاً لما سُمي «الإصلاحات» التي مست أنظمة التقاعد والقانون التكميلي للأضراب، فضلاً عما مس عدداً من المكتسبات الاجتماعية والديمقراطية بشكل عام؛

11. بمناسبة الذكرى الثالثة لانطلاق معركة طوفان الأقصى المجيدة، تؤكد اللجنة الإدارية ومواقف الجامعة من القضية الفلسطينية، وتجدد دعوتها لكافة مناضلات ومناضلي الجامعة في مختلف المناطق إلى مضاعفة انخراطهم في نضالات وفعاليات الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع وتقويتها، خاصة عبر فضح ومواجهة مظاهر وأخطار التطبيع الفلاحي، لما له من آثار مدمرة على جميع المستويات. عن المجلس الجامعي واللجنة الإدارية للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي

طنجة:

عندما يصبح الانتماء النقابي تهمة...؟! 211 عامل وعاملة ضحايا الطرد التعسفي في 9 أشهر

ليست مجرد أرقام، إنها 211 أسرة قطعت أرزاقها. 211 عامل وعاملة في المنطقة الصناعية بطنجة وجدوا أنفسهم في الشارع، ليس لضعف مردوديتهم أو لارتكابهم لخطأ جسيم، بل لسبب واحد ووحيد: ممارستهم لحق يكفله الدستور والقانون، وهو الحق في التنظيم النقابي. خلال تسعة أشهر فقط من سنة 2026، سجل مكتب الاتحاد الكونفدرالي بطنجة ما مجموعه 211 حالة طرد وتوقيف تعسفي، في حصيلة صادمة تكشف عن عقلية رجعية لا تزال تحكم بعض مسيري الشركات، ممن يعتقدون أن المصنع ضيعة خاصة، وأن العامل مجرد رقم يمكن الاستغناء عنه بجرة قلم. يعتقد بعض أرباب العمل أن طرد النقابي سيخيف باقي العمال وسيقتل العمل النقابي. هذا وهم كبير. التجربة علمتنا العكس. كل عامل تطردونه ظلما، تخلقون مكانه عشرة مناضلين أكثر وعيا وإصرارا. وكل عامل توقفونه عن العمل، تعرون أنفسهم أمام الرأي العام وتكشفون الغطاء عما يجري وراء الكواليس.

العمال والعاملات لا يطلبون الصدف، بل يطالبون بتطبيق القانون:
1* الحرية النقابية ليست مئة* مدونة الشغل في المواد 9 و36 و472 واضحة، والطرد بسبب النشاط النقابي يعتبر طردا تعسفيا بامتياز.
2* الاستقرار هو رأس المال الحقيقي* الشركة التي تحترم عمالها هي التي تستمر. الاحتقان والطرد والخوف لا ينتجون الجودة.
اليوم، نقولها بوضوح لكل من بهمة الأمر في المناطق الصناعية TFZ وTAC والعوامة ومخوغو وطنجة الحرة: لغة التهريب أنتهت، وزمن تكميم الأفواه ولى. العمال اليوم يعرفون حقوقهم، ويعرفون طريق مفتشية الشغل، ويعرفون طريق المحكمة، ويعرفون قوة تضامنهم.
إن 211 حالة طرد ليست علامة قوة منكم، بل هي دليل ضعف وخوف من تنظيم عمالي مستقل وقوي.
نحن باقون هنا، في معاملنا، ندافع عن لقمة عيشنا وكرامتنا وصحتنا، ولن يرهبنا أي طرد تعسفي.
عن المكاتب النقابية للشركات المنظمة تحت لواء (ك د ش) CDT بطنجة

الناظور:

الاتحاد المغربي للشغل يصعد ضد طرد الممثل النقابي بشركة aeolon الصينية

نفذ الاتحاد الاقليمي لنقابات الناظور (umt) زوال اليوم الاثنين 12 أكتوبر وقفة احتجاجية حاشدة أمام معمل شركة أيلون aeolon الصينية بمنطقة التسريع الصناعي بطوية بمحيط ميناء الناظور غرب المتوسط، وذلك على خلفية طرد الشركة للكاتب العام للمكتب النقابي لعمال الشركة.

الوقفة شارك فيها عدد كبير من ممثلي التنظيمات النقابية التابعة للاتحاد بالاقليم، إضافة إلى العشرات من عمال الشركة الذين شاركوا في الوقفة من داخل أسوار المصنع ورددوا شعارات تطالب بوقف التضييق على الحريات النقابية وإرجاع الكاتب العام للمكتب النقابي إلى عمله واحترام حقوق العمال وقوانين الشغل الوطنية داخل المصنع. وفي كلمة له أثناء الوقفة، قام الكاتب العام للاتحاد بالناظور ربيع مزيد بسرد حيثيات المشكل، وسباق طرد الممثل النقابي مباشرة بعد تأسيس مكتب داخل الشركة، كما استعرض أبرز الخطوات التي قام بها الاتحاد من أجل تغليب لغة الحوار والتفاوض، إلا أن الشركة أثبتت أنها لا تستعمل لغة التهريب والتهديد في حق العمال، الأمر الذي ستكون له تداعيات خطيرة على السلم الاجتماعي بالمنطقة، وعلى مستقبل الاستثمار بالميناء في ظل إصرار الشركة على استبعاد العمال، وعدم اتخاذ السلطات لإجراءات عملية من أجل احترام القانون من طرف الشركة وصون حقوق العمال..

من جهته أكد جمال العلاوي الكاتب العام للاتحاد بالدريوش أن الشركة حين بادرت إلى طرد الممثل النقابي للعمال، لم تتعسف فقط على شخص واحد، بل خرقت كل المواثيق الدولية ونص الدستور المغربي وقوانين الشغل الوطنية التي تضمن حق التنظيم النقابي، بل واعتدت على السيادة الوطنية من خلال عدم احترامها لقوانين البلاد، مشيرا إلى أن المعركة لا زالت في مراحلها الأولى، وأن السلطات الإقليمية والوطنية مطالبة بالتدخل العاجل لتدبير هذا النزاع قبل أن يتحول إلى مشكل وطني ودولي لأن الاتحاد قادر على تحويل هذا المشكل إلى قضية وجودية بالنسبة للطبقة العاملة المغربية حسب تعبيره. الكاتب العام للمكتب النقابي لعمال الشركة ألقى بدوره كلمة دعى فيها العمال إلى المزيد من الوحدة وعدم الانجرار وراء تهديدات إدارة الشركة، واعتبر بأن العمل الذي لا يحفظ كرامة العمال يعتبر استعبادا واضطهادا، وهو ما قاومه الأجداد وناضلت ضده أجيال من أبناء المنطقة حسب قوله، وأشاد أيضا بالتضامن القوي من طرف مختلف قطاعات الاتحاد.. بعد ذلك تناوب على إلقاء الكلمة عدد من المسؤولين النقابيين الذين أجمعوا على أن قضية طرد الممثل النقابي للعمال لن تمر مرور الكرام، وأن الاحتجاج سيتواصل إلى غاية تراجع الشركة عن قرارها، والتزامها بقوانين البلد.

عن يوعية، بتصرف

طنجة:

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع: القمع المخزني المسعور بطنجة لن يثنيانا عن دعم المقاومة وإسقاط التطبيع

- تضامننا الكامل والمبدئي مع المصابين، وتتمنى لهم الشفاء العاجل، وتحيي عاليا صمود مناضلي ومناضلات الجبهة بمدينة طنجة وكل الجماهير الشعبية التي لبث نداء الواجب.
- تؤكد أن هذا القمع المسعور لن يغير من حقيقة أن قضية فلسطين هي قضية وطنية لدى المغاربة، ولن يزيدينا إلا تشبثا بخيار الشارع حتى إسقاط التطبيع الرسمي وإلغاء كافة الاتفاقيات مع كيان الإجرام وإغلاق مكتب الاتصال الصهيوني وطرد المجرمين الصهاينة من بلدنا.

- استنكارها الشديد للمقاربة الأمنية القمعية التي جوبهت بها وقفة طنجة السلمية، وتعتبرها محاولة بائسة لتهريب الشعب المغربي وثنيه عن القيام بواجبه التاريخي في مساندة كفاح الشعب الفلسطيني.
- مطالبتها بإطلاق السراح الفوري وغير المشروط لكافة المعتقلين والمعتقلات في هذه الهجمة، وفتح تحقيق في إمعان سلطات مدينة طنجة في الاعتداء على الاحتجاج السلمي ضد على القانون والمواثيق الدولية، وترتيب الجزاءات القانونية؛ وتحمل السكرتارية الوطنية السلطات الأمنية والسياسية المسؤولية الكاملة عن السلامة الجسدية والنفسية للمحتجين.

عرف استجابة شعبية في 24 مدينة. إن قوات القمع بمختلف تلويناتها أثبتت إلا أن تواجه الأصوات الحرة لساكنة طنجة ومناضليها ب تنكيل أهوج وقمع وحشي، أسفر عن نقل ستة مناضلين/ات إلى المستشفى لتلقي العلاجات إثر إصابات متفاوتة الخطورة، فضلا عن اعتقال حوالي خمسين من شرفاء الشعب المغربي، من بينهم قاصرون/ات، وتوزيعهم على دوائر أمنية مختلفة بالمدينة. أمام هذا المنعطف الخطير والسلوك السلطوي الممعن في التضييق على الحريات العامة، في محاولة يائسة للحد من قوة التضامن الشعبي بطنجة مع فلسطين، تعلن السكرتارية الوطنية للرأي العام الوطني والدولي ما يلي:

في الوقت الذي تعرف فيه القضية الفلسطينية دعما شعبيا عالميا متزايدا، عبرت عنه شعوب العالم بوقفات ومسيرات حاشدة في العديد من العواصم، في الذكرى الثالثة لمعركة طوفان الأقصى المجيدة، تتابع السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع بإلحاح الغضب والإدانة، الهجمة القمعية الشرسة والهمجية التي تعرضت لها الوقفة الاحتجاجية السلمية بمدينة طنجة مساء اليوم الأحد 11 أكتوبر 2026. وتأتي هذه الوقفة في إطار فعاليات الأسبوع التضامني مع الشعب الفلسطيني ومقاومته الذي أقرته الجبهة تليدا ل الذكرى الثالثة لمعركة طوفان الأقصى المجيدة، والذي

عن السكرتارية الوطنية
بتاريخ 11 أكتوبر 2026

الإعلام البديل في المغرب: رؤية تحليلية من منظور تقدمي

عبد السلام العسال

مقدمة:

لا يمكن اختزال الإعلام البديل في مجرد استعمال الصحافة الإلكترونية أو إنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، أو الانخراط في عمليات متتالية لتدوين الأفكار والآراء حول القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية الشائكة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فالمسألة تتجاوز الوسيلة التقنية إلى طبيعة المضمون، والجهة التي تنتج الخطاب الإعلامي، والفئات الاجتماعية التي يعبر عن مصالحها. فالإعلام البديل، من منظورنا التقدمي، هو، قبل أي تعريف، مشروع تحرري يهدف إلى كسر احتكار المعلومة، ومواجهة التضليل، وإبراز القضايا التي لا تحظى بما تستحقه من اهتمام في وسائل الإعلام السائدة، والمساهمة في بناء وعي جماعي قادر على فهم جذور الاستغلال والاستبداد والتفاوتات الاجتماعية من جهة، وعلى تقديم بديل يروم المساهمة في تغيير كل ذلك.

ومن هذا المنظور فإن الإعلام في المجتمعات المعاصرة لم يعد مجرد وسيلة لنقل الأخبار وتداول المعلومات، بل أصبح محالا مركزيا للصراع حول الحقيقة والوعي والتمثيلات الاجتماعية والسياسية. فخلف الصورة التي تقدمتها الشاشات والمنصات الرقمية، تتواری أسئلة جوهرية تتعلق بمن يمتلك وسائل إنتاج المعلومة، ومن يحدد القضايا التي تستحق الاهتمام، ومن يملك القدرة على توجيه الرأي العام وتشكيل وعي الجماهير بمصالحها وأوضاعها. ومن هذا المنطلق، يكتسي الإعلام البديل أهمية خاصة في المغرب، باعتباره مجالا للتعبير عن الأصوات المهمشة، ونقل معاناة الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وكشف التناقضات الاجتماعية، وفتح فضاء للنقاش الديمقراطي حول القضايا التي تمس حياة الأغلبية الشعبية.

سنتناول في هذا المقال المحاور التالية:

أولا: الإعلام ليس محايدا في

مجتمع تحكمه التناقضات
الطبقة

ينطلق التحليل الماركسي للإعلام من أن وسائل إنتاج الأفكار والمعلومات لا تنفصل عن البنية الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل داخلها. فملكية المؤسسات الإعلامية، ومصادر تمويلها، وعلاقاتها بمراكز النفوذ الاقتصادي والسياسي، تؤثر في اختياراتها التحريرية وفي طبيعة القضايا التي تمنحها الأولوية. ولا يعني ذلك أن كل صحفي يعمل داخل الإعلام السائد يتبنى بالضرورة توجهات مالكي المؤسسات، بل يعني أن استقلالية العمل الصحفي تظل مرتبطة أيضا بالشروط المادية والمؤسسية التي تحكم إنتاج الخبر وتداوله.

وفي السياق المغربي، تكتسب هذه الإشكالية أبعادا ملموسة في ظل استمرار النقاش حول استقلالية المؤسسات الإعلامية، وتعدد مصادر التأثير في المشهد الصحفي، وضعف ثقة قطاع من الجمهور في الأخبار المتداولة. وقد أشار تقرير معهد روبرتز لدراسة الصحافة لسنة 2026 إلى أن نسبة الثقة العامة في الأخبار بالمغرب بلغت 28 في المائة ضمن العينة التي شملها التقرير. وهذه النتيجة مؤشّر على أزمة ثقة تستدعي البحث في أسبابها، وإن كانت لا تكفي وحدها لتفسيرها أو تعميمها على جميع فئات المجتمع. (معهد روبرتز، التقرير الرقمي للأخبار 2026: المغرب).

ومن منظور النهج الديمقراطي العمالي، يقتضي تحليل هذه الأوضاع طرح أسئلة تتجاوز المهنة الشككية للخبر: هل يجد العامل والعاملة والعاقل والفلاح الفقير وسكان المناطق المهمشة مكانا كافيا للتعبير عن واقعهم؟ هل تحظى الممارك النقابية والاحتجاجات الاجتماعية بالتغطية التي تسمح بفهم أسبابها الاقتصادية والسياسية؟ وهل يجري تناول قضايا الأجور والأسعار والهشاشة والتشغيل والصحة والتعليم بوصفها قضايا مترابطة، أم يجري تفكيكها إلى أحداث متفرقة ومعزولة عن سياقها البنوي؟ إن جوهر النقد هنا لا يتمثل في رفض كل ما ينتجه الإعلام السائد، بل في كشف حدود التغطية التي تفصل الوقائع الاجتماعية عن أسبابها

العميقة، وتحول المطالب الجماعية إلى أخبار عابرة، وتقدم الاختلالات البنوية باعتبارها مشكلات تقنية أو حالات فردية لا رابط بينها.

ثانيا: الإعلام البديل فضاء
لاستعادة صوت الطبقة العاملة
وعموم الكادحين

تتمثل إحدى الوظائف الأساسية للإعلام البديل في نقل ما يجري داخل أماكن العمل والأحياء الشعبية والقرى والمناطق المهمشة، حيث تتشكل يوميا تجارب اجتماعية ونضالية لا تجد دائما طريقها إلى وسائل الإعلام واسعة الانتشار.

فحين يخوض العمال إضرابا للمطالبة بأجورهم أو بتحسين ظروف عملهم، لا ينبغي أن يتوقف العمل الإعلامي عند إعلان عدد المضربين أو تسجيل تصريحات الأطراف المعنية. بل يتعين عليه البحث في ظروف الإنتاج، وطبيعة علاقات الشغل، وحجم الأجور مقارنة بتكاليف المعيشة، ومدى احترام الحقوق النقابية، والنتائج التي تترتب على النزاع بالنسبة إلى العمال وأسرهم والمجتمع.

والأمر نفسه ينطبق على نضالات المدرسين والطلبة والأطر الصحية وصغار الفلاحين وسكان المناطق المتضررة من التهميش. فالإعلام البديل يستطيع أن يمنح هذه التجارب امتدادا يتجاوز حدودها المحلية، وأن يربط بينها، وأن يحولها من وقائع متفرقة إلى مادة للنقاش العام حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأولويات الإنفاق العمومي وتوزيع الثروة.

وفي هذا السياق، نشرت جريدة النهج الديمقراطي، في افتتاحيتها بتاريخ 15 مارس 2023، تصورا صريحا لوظيفة الإعلام المتمركزة بقضايا الطبقة العاملة وعموم الكادحين، مؤكدة أهمية التعريف بالنضالات العمالية والشعبية، وتعميم التجارب النضالية، وربط الممارك المحلية بسياق الصراع الاجتماعي الأوسع. ويمكن اعتبار هذا التصور تعبيرا عن فهم حزبي للإعلام باعتباره أداة للتثقيف والتواصل والتنظيم، وليس مجرد وسيلة إخبارية (جريدة النهج الديمقراطي: في الحاجة إلى الإعلام المتمركزة بقضايا الطبقة العاملة وعموم الكادحين).

غير أن بناء إعلام بديل بهذا المعنى لا يتحقق بمجرد الحديث باسم الفئات الشعبية، بل يقتضي تمكينها من المشاركة الفعلية في إنتاج المعلومة، وتوثيق تجاربها، وعرض وجهات نظرها، ومناقشة الاختلافات داخل صفوفها. فالعامل والعاملة ليسا موضوعا للتغطية الصحفية فحسب، بل يمكن أن يكونا أيضا مصدرين للمعرفة وشركيين في صياغة خطاب إعلامي يعبر عن تجربتهما اليومية.

ثالثا: الثورة الرقمية بين توسيع
إمكانات التعبير وإعادة إنتاج
الهيمنة

وفرت الثورة الرقمية إمكانات واسعة أمام الصحفيين المستقلين والنشطاء والحركات الاجتماعية لنشر المعلومات خارج القنوات التقليدية. فقد أصبح من الممكن توثيق الاحتجاجات، ونشر شهادات المتضررين، وشرح الملفات الاجتماعية، وإطلاق حملات تضامن، والوصول إلى جمهور واسع بإمكانات مادية محدودة نسبيا.

وفي المغرب، تتأكد أهمية هذا التحول بالنظر إلى الانتشار الواسع لاستهلاك الأخبار عبر الإنترنت والمنصات الاجتماعية. ويشير تقرير معهد روبرتز لسنة 2025 إلى أن 78 في المائة من أفراد عينته المغربية أقادوا بالحصول على الأخبار عبر الإنترنت، فيما برزت منصات مثل يوتيوب وفيسبوك وإنستغرام وتيك توك، إلى جانب تطبيقات التراسل، ضمن قنوات متابعة الأخبار. وهذه الأرقام تصف عينة الدراسة ولا ينبغي التعامل معها بوصفها قياسا شاملا لكل السكان (معهد روبرتز، التقرير الرقمي للأخبار 2025: المغرب).

لكن الاعتقاد بأن التكنولوجيا الرقمية وحدها كفيلة بإنتاج إعلام ديمقراطي مستقل يمثل وهما ينبغي تجاوزه. فالمنصات التي تتيح النشر للجميع تحكم، في الوقت نفسه، في خوارزميات ترتيب المحتوى وانتشاره، وتخضع لمنطق تجاري يجعل جذب الانتباه والتفاعل والإعلانات عاملا مؤثرا في تداول المعلومات.

وهكذا يمكن أن يجد الإعلام البديل نفسه محاصرا بتناقض مزدوج: فمن جهة، يستفيد من فضاء رقمي يتيح له الوصول إلى الجمهور،

خاتمة: الإعلام البديل معركة من أجل الحق في المعرفة

إن الرهان على الإعلام البديل، من منظور النهج الديمقراطي العمالي، يتجاوز المنافسة على نسب المشاهدة والتفاعل، ليصل إلى سؤال أعمق: كيف يمكن للمجتمع أن يمتلك معرفة أدق بواقعه، وأن يتيح للفئات التي تعاني التهميش والاستغلال التعبير عن نفسها، وأن يفتح نقاشاً عمومياً حول توزيع الثروة والسلطة والفرص؟

إن هذا الرهان لا يتحقق بمجرد فضح اختلالات الإعلام السائد، بل ببناء بديل قادر على تقديم معلومات دقيقة، وتحليلات منماسة، وأصوات متنوعة، وتجارب اجتماعية موثقة، وخطاب نقدي يربط بين حرية التعبير والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. كما أن نجاح الإعلام البديل لا يقاس فقط بعدد متابعيه، بل بقدرته على تعزيز معرفة الجمهور بحقوقه، وتوسيع مشاركته في النقاش العام، وحفظ ذاكرة النضالات الاجتماعية، وتطوير ثقافة المساءلة والتضامن. وهو ما يفرض الجمع بين الالتزام بالقضايا العمالية والشعبية وبين احترام أخلاقيات المهنة، وبين وضوح المرجعية السياسية وبين الانفتاح على الحوار، وبين الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والعمل على تجاوز تبعياتها الاقتصادية والتقنية.

ومن ثم، فإن التحدي المطروح أمام الإعلام البديل في المغرب ليس فقط أن يتحدث عن الطبقة العاملة وعموم الكادحين، بل أن يساهم في جعلهم فاعلين في إنتاج المعلومة وتداولها وتحليلها، وأن يحول الخبر من مادة للاستهلاك العابر إلى معرفة تساعد على فهم الواقع ومناقشة إمكانيات تغييره. فالإعلام الديمقراطي ليس مجرد صوت إضافي في المشهد الإعلامي، بل هو أيضاً ممارسة يومية للحق في المعرفة، ولحرية النقد، وللمشاركة في الشأن العام.

مراجع للاستناد والتوثيق

جريدة النهج الديمقراطي: في الحاجة إلى الإعلام الملتمزم بقضايا الطبقة العاملة وعموم الكادحين، 15 مارس 2023 — مرجع مباشر لفهم التصور الإعلامي للحزب. معهد رويترز لدراسة الصحافة: المغرب في التقرير الرقمي للأخبار 2026 — معطيات حول الثقة في الأخبار.

اليونسكو: تقييم تنمية الإعلام في المغرب — مرجع حول حرية التعبير واستقلالية الإعلام والتعددية.

الفيطيرة بتاريخ 10/11 أكتوبر 2026

جاهزة. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يظل الإعلام فضاء للنقاش وتعدد الآراء داخل الحركات الاجتماعية نفسها، لأن الاختلاف في تقدير المواقف والوسائل والبدائل جزء من الحياة الديمقراطية. ولا يمكن للإعلام الذي يدعو إلى الديمقراطية أن يحقق وظيفته إذا استبدل الحوار بالتلقين، أو تعامل مع الجمهور باعتباره متلقياً سلبياً لا يملك حق التساؤل والنقد.

سادساً: أي إعلام بديل نريد؟

إن بناء إعلام بديل ذي مضمون ديمقراطي واجتماعي لا يتحقق عبر مجرد معارضة الإعلام السائد، ولا عبر إعادة إنتاج لغته وأصاليه مع تغيير الشعارات. إنه مشروع يحتاج إلى قواعد مهنية وتنظيمية واضحة، وإلى علاقة عضوية بالمجتمع، وإلى قدرة على النقد الذاتي والتطوير المستمر.

ويمكن تحديد بعض ملامح هذا المشروع في خمس أولويات مترابطة:

أولاً، الاستقلالية: بناء موارد مالية وتنظيمية شفافة، والحد من التبعية للممولين ومراكز النفوذ، وصيانة القرار التحريري من الضغوط. ثانياً، المصداقية: التحقق من الأخبار، وتوثيق الشهادات، وتصحيح الأخطاء علناً، والتميز بين الوقائع والآراء والاستنتاجات، واحترام حق الرد.

ثالثاً، الديمقراطية الداخلية: إشراك الصحفيين والمساهمين والجمهور في النقاش حول أولويات العمل الإعلامي، واعتماد قواعد واضحة للمساءلة وتدابير الاختلاف. رابعاً، الارتباط بقضايا المجتمع: جعل قضايا العمال والكادحين والنساء والشباب والفلاحين الفقراء والفئات المهمشة جزءاً منتظماً من التغطية، مع تجنب اختزال هذه الفئات في صور نمطية أو توظيف معاناتها لأغراض دعائية.

خامساً، التكوين والتجديد: الاستثمار في المهارات الصحفية والرقمية، وتعزيز التربة الإعلامية، وتطوير أدوات التحقق والأرشيف والتحليل، ومواكبة التحولات التقنية من موقع نقدي ومستقل. ولا يمكن فصل هذه الأولويات عن الدفاع عن حرية الصحافة وحرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومة. فالإعلام البديل يحتاج إلى بيئة قانونية ومؤسسية تحمي العمل الصحفي المستقل، وتضمن سلامة الصحفيين، وتتيح التعددية الإعلامية، وتمتع استعمال الموارد الاقتصادية أو الإجراءات القانونية لتقييد الأصوات النقدية.

لخدمة مصالح ممول بعينه. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة بالنسبة إلى الإعلام المرتبط بالحركة العمالية والتقدمية. فالمطلوب ليس فقط إنتاج خطاب نقدي، بل بناء مؤسسات إعلامية قادرة على الاستمرار، وتطوير أدواتها، وتكوين أطرها، وتوسيع جمهورها، مع الحفاظ على استقلالية القرار التحريري.

كما أن الإعلام البديل المعبر عن منظور حزبي أو نقابي ينبغي أن يكون واضحاً بشأن مرجعيته وهويته، وأن يميز بين الخبر والتعليق والموقف السياسي. فالانحياز المعلن إلى قضايا اجتماعية محددة لا يلغي واجب الدقة، ولا يبرر إخفاء المعطيات المخالفة للتوقعات أو تجاهل الوقائع التي تستدعي المراجعة.

خامساً: من نقل الاحتجاجات إلى بناء الوعي بالعلاقات التي تنتجها

تتمثل إحدى الإشكالات الأساسية في العمل الإعلامي البديل في كيفية الانتقال من التغطية الآتية للأحداث إلى إنتاج معرفة تساعد الجمهور على فهم السباقات التي تجري فيها. فالتغطية التي تنقل خبر إضراب عمالي تؤدي وظيفة إخبارية مهمة، لكنها تظل محدودة إذا لم تتبعها مواد تشرح تطور النزاع، ومطالب العمال، وموقف المشغل، والإطار القانوني، والآثار الاجتماعية والاقتصادية. كما أن نقل احتجاج ضد ارتفاع الأسعار لا يكتمل من دون تحليل أثر الأجور والسياسات الضريبية والدعم العمومي وتكاليف السكن والنقل والخدمات الأساسية على القدرة الشرائية للأسر.

وبالنسبة إلى النهج الديمقراطي العمالي، يمكن لهذا الانتقال أن يشكل جسراً بين الإعلام والتثقيف السياسي والاجتماعي. فالغاية ليست الاكتفاء بإثارة التعاطف مع المتضررين، بل المساهمة في فهم الشروط التي تنتج التفاوتات الاجتماعية، وإبراز الروابط بين المطالب اليومية والأسئلة المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية والحقوق والحريات. ويتطلب ذلك تنويع الأشكال الإعلامية: الخبر الميداني، والتحقيق، والحوار، والملف الموضوعاتي، والشهادة، والبيانات التوضيحية، والمواد السمعية البصرية، والتقارير التي تتابع القضايا على مدى زمني طويل. كما يقتضي الاهتمام باللغة المستعملة، حتى يكون المحتوى مفهوماً وقريباً من الجمهور المستهدف، من دون التضحية بالدقة أو تحويل التحليل إلى شعارات

ومن جهة أخرى، يظل رهينا ببنيات تقنية واقتصادية لا يتحكم فيها. وقد تؤدي هذه التبعية إلى تهميش المحتويات التحليلية العميقة لصالح المواد المثيرة والسريعة، أو إلى اختزال القضايا الاجتماعية المعقدة في مقاطع قصيرة وشعارات يسهل تداولها، لكنها لا تساعد بالضرورة على فهم أسباب المشكلات وسبل معالجتها.

كما أن سهولة النشر لا تعني ضمان صحة المعلومات. فقد أشار تقرير معهد رويترز لسنة 2025 إلى أن 54 في المائة من أفراد عينته المغربية أعربوا عن قلقهم بشأن التمييز بين الأخبار الحقيقية والزائفة على الإنترنت. ويبرز ذلك أن توسيع حرية التعبير ينبغي أن يواكبه تطوير آليات التحقق والتربية الإعلامية والقدرة على التمييز بين الخبر الموثق والدعاية والإشاعة.

ومن منظور ديمقراطي عمالي، لا يكفي إذن امتلاك صفحة إلكترونية أو قناة رقمية، بل ينبغي بناء إعلام يمتلك القدرة على التحقق من الوقائع، وتحليلها، وحفظ أرشيفها، ومتابعة تطوراتها، ومقاومة الضغوط التجارية والسياسية التي قد تؤثر في استقلاليته.

رابعاً: الاستقلالية الإعلامية تبدأ من الاستقلالية المادية والتنظيمية

من أبرز التحديات التي تواجه الإعلام البديل محدودية الموارد المالية والبشرية. فالعمل الصحفي الجاد يحتاج إلى وقت للتحقيق، وإمكانات للتنقل والتوثيق، ومهارات في التحرير والتصوير والمونتاج والتحليل، فضلاً عن ضمانات قانونية ومهنية لحماية الصحفيين والمصادر.

وعندما يعتمد الإعلام المستقل على موارد غير مستقرة، أو على جهود تطوعية مرهقة، أو على تمويل مشروط، يصبح معرضاً لصعوبات قد تؤثر في انتظامه وجودة إنتاجه وقدرته على الاستمرار. لذلك فإن الاستقلالية التحريرية لا تتعلق فقط بإعلان المواقف السياسية، بل ترتبط أيضاً بطريقة تدبير الموارد، ووضوح مصادر التمويل، وتوزيع المسؤوليات، وإمكانية مساءلة القائمين على المؤسسة الإعلامية.

ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى التفكير في صيغ جماعية ومستدامة لتمويل الإعلام البديل، من قبيل اشتراكات القراء، والمساهمات الصغيرة، والتعاون بين المنابر المستقلة، وصناديق الدعم التضامني القائمة على قواعد شفافة، مع تجنب التمويل الذي يفرض شروطاً تحريرية أو يحول المنبر إلى أداة

الحركة الطلابية ودورها في التأطير الطلابي والنضال الديمقراطي

تحتل الحركة الطلابية موقعاً متميزاً في تاريخ النضال الديمقراطي والتقدمي بالمغرب، باعتبارها فضاءً لتشكل الوعي النقدي ومقاومة السياسات الطبقية التي تضرب الحق في التعليم والكرامة والعدالة الاجتماعية. غير أن استعادة هذا الدور الطبيعي تقتضي اليوم تجاوز حالة التشتت والتراجع، وربط النضال من أجل المطالب الجامعية بالقضايا العامة للجماهير الشعبية، وفي مقدمتها قضايا الطبقة العاملة والكادحين. وفي هذا السياق، تبرز أهمية إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب باعتباره إطاراً نقابياً طلابياً تاريخياً قادراً على توحيد النضالات، وصل الوعي السياسي والطبقي، وتحسين الجامعة باعتبارها فضاءً للمعرفة والتحرر. إن استعادة المبادرة النضالية لا تتحقق بالشعارات وحدها، بل بالتنظيم الديمقراطي القاعدي، والتثقيف الماركسي، والانخراط الميداني في معارك الجماهير. فالحركة الطلابية، حين تتسلح بالوعي والتنظيم والاستقلالية، تستطيع أن تسهم في بلورة مشروع تغيير مجتمعي يربط بين الديمقراطية والتعليم العمومي والعدالة الاجتماعية والتحرر من علاقات الاستغلال.

**إطالة على الحركة الطلابية والشبيبة التعليمية
في أهمية استعادة أوطم منظمة تقديمية موحدة لكل الطلاب المغاربة**

والاستفادة من دروس النضال التقدمي والثوري المنظم، والابتعاد عن الإنزواء في خصوصية متعالية مثالية، تنوهم قدرة «العقل الخالص» على تجاوز أدوات النضال الثوري التي أنتجتها وامتحتنتها الماركسية اللينينية وتجاربها الثورية، أو الانطواء في اقتصادية نقابية مغلقة محدودة الأفق، أو الانزواء في عفوية تراهن على هبات جماهيرية من حين لآخر، وتنتظر «الحزب الثوري» بدون عمل لذلك، كما في الحتمية المثالية.

إن الأمر يتطلب الانخراط والاشتباك من مواقع المعرفة العلمية والممارسة السياسية المرتبطة بالسياسات المتعددة لمواجهة الرؤى العالمية والإمبريالية المهمة وأتباعها من الأنظمة الرجعية في بلدان الأطراف / بلداننا، ووضع التكتيكات الملائمة لكل مرحلة من مراحل تطور الصراع الطبقي، وفي كل محالاته.

إن الترويج لفكرة بأن أدوات الصراع الطبقي وفي مقدمتها (الحزب المستقل للطبقة العاملة) قد أصبحت متجاوزة كما يحلو لخفة العقل البورجوازي الصغير أن يدعي، هو من أخطر المفاهيم المضللة لحركة الصراع الطبقي حيث لا سلطة سياسية بديلة بدون حزب طبقي يقود الصراع نحو استراتيجيته النهائية. مع ضرورة التدقيق بأن الماركسيين اللينينيين المشتكين المقتنعين بأهمية الحزب المستقل للطبقة العاملة والدور الثوري للتنظيم السياسي للطبقة العاملة والكادحين هم أنفسهم متواجدون في صلب كل الحركات المناضلة في الساحات ومدافعون مستميتون عن العمل الحدودي والحيثيات (التشبيك).

والمنجل) في العديد من التحركات الطلابية والشببيات التعليمية والتظاهرات الجماهيرية المختلفة بدول الغرب الرأسمالي في الثلاث سنوات الأخيرة بالقدر الذي يعبر عن عودة جاذبية الاشتراكية والوعي الاشتراكي والنظرة الأممية للصراع الطبقي والتحرري إلى الساحات وإلى ساحات الشببيات التعليمية بالتحديد، بالقدر الذي يطرح كذلك ضرورات المعرفة بطبيعة هذا الوعي السياسي وأغواره ومرجعياته واستراتيجياته وتناقضاته. وهو موضوع مبحث ضروري لمتابعة نبض الحركات الطلابية والجماهيرية في المرحلة وحمولتها المرجعية والأفاق الذي يفتحه نضالها، واستخلاص الدروس الضرورية لدينامية مجتمعنا وحركتنا وشببتنا.

كما أن النقد الجذري من طرف طلائع هذه الحركات الشعبية والجماهيرية للديمقراطية الليبرالية/ أو النيوليبيرالية ولحكامها وأساليبها باعتبارها تعيد إنتاج ديكتاتورية البورجوازية المسيطرة بشكل قح، يطرح من جديد سؤال الديمقراطية الشعبية البديلة والديمقراطية المباشرة على أسس مشاريع طبقية نقیضة وامتحان قدرتها على بناء الهمنة المضادة.

إن التحدي المطروح (وهو نقاش مفتوح على مصراعيه) يتجلى في كيفية استعادة الروح الثورية للماركسية اللينينية وأدواتها الحية للتغيير انطلاقاً من التحليل الملموس للواقع الملموس للصراع الطبقي المتحرك في كل بلد وكل حركة وكل قطاع، والانخراط في الحركية النضالية للمجتمع في مختلف واجهاته، واسترجاع الشبيبات ، والتعليمية خصوصاً، لمكانتها في الصراع السياسي.

وتبدو عودة الحركة الطلابية والشعبية التعليمية بقوة إلى الشارع في فرنسا ودول أخرى مظهرا جليا لهذا التحول، مدعومة بالقوى الشيوعية والنقابية المناضلة وعموم التقدميين، كتعبير صارخ للشعبية التعليمية ليس من أجل مشروعية مطالب مادية وتعليمية في ظل شبح الميزانيات فقط، بل ولتحرية ونقد عمق السياسات النيوليبرالية واليمينية الحاكمة والتطلعات الفاشية والحربية، وللمشاركة كذلك في صناعة موازين القوة للحركة التقدمية المناهضة لحكومات رأس المال وفروعه المهمنة.

إن هذا العنوان الطلابي يتمدد ويتقلص ليعود للتمدد من جديد في حركة دفع تاريخي بفعل عوامل متشابكة ومتصارعة في صلب التناقضات الطبقيّة للمجتمعات الأوروبية عامة وداخل الحركات الطلابية والشبيبات التعليمية خاصة. كما يتوحد ميدانيا في هذه الحركات خط التنظيم السياسي والنقابي التقدمي، وخط الأناركية (الفوضوية) والنزعة العفوية التقدمية المراهنة على التشبيك النعوي ك«بديل» للتنظيم الاستراتيجي.

إن التشبيك التعبوي مبدئياً لا يتناقض مع التنظيم السياسي إلا حين يعتبر نفسه بديلاً له، لا سيرورة من سيرورات الصراع الطبقي وتنظيمه. فالتنظيم السياسي في الماركسية يعني «الحزب المستقل للطبقة العاملة» وطلبيته، والتشبيك يعني سيرورة بناء أو تقوية الجبهات الممكنة، وكل خلط بين السيرورتين أو جعلهما متضادتين هو تحريف من منظور الماركسية اللينينية.

إن تلازم العلم الفلسطيني والعلم
الشيوعي (الرايات الحمراء والمطرقة

الح

***الروح النضالية للحركة الطلابية
والشسة التعليمية لا تنضب:**

تستعيد الحركة الطلابية حيويتها النضالية في بعض بلدان الغرب الرأسمالي (و.م.أ - أوروبا). فمزد مطع شهر شتبر لهذا العام، تعلق أصوات الشبيبة التعليمية في فرنسا ودول أوروبية أخرى لتعطي الدروس في تطوير تنظيماتها (الشبيبة المدرسية والحركة الطلابية منظمة في منظمات واتحادات طلابية) ويعنفونها السياسي من حين لآخر، لدق ناقوس الأخطار المهدد بالمجتمعات الرأسمالية الحالية:

رأسمالية الغرب الرأسمالي في طور أزمة تنبئ بتفسخ هيمنتها مع تصاعد توجهاتها الفاشية بالغرب الإمبريالي وبالكيان الصهيوني كجبهة أمامية لهذه الفاشية في طور انفصاح تاريخي غير مسبوق لمشروعه الإبادي وخلفيته الاستعمارية التوسعية من جهة. ومن جهة ثانية هيمنة النيوليبرالية واليمين المتطرف على الحكومات، وتزايد الفوارق الطبقة وتكديس الغنى في يد الرأسمال المالي الاحتكاري المعولم على حساب الشعوب التابعة ، وعلى حساب الطبقة العاملة وجماهير الكادحين ومكاسبهم الاجتماعية ، يتم ذلك عبر تحويل الميزانيات الاجتماعية إلى صناديق السباق نحو التسلح واكتساب القوة الحربية (زيادة بحوالي 15% في ميزانيات الحرب لعدد من الدول الأوروبية) وإغراق البلاد في المديونية ، ومراكمة الأرباح وفرض ضرائب متصاعدة على حساب الطبقات الشعبية و النفقات الاجتماعية.

* دور الحركة الطلابية المغربية في الصراع الطبقي بين مرحلتين:

لعبت الحركة الطلابية أدوارا مهما في الصراع الطبقي ببلادنا خلال الستينات والسبعينات خصوصا حين كانت منظمة أو طم مهيكلة: رئيس للمنظمة - لجنة تنفيذية - تعاضديات - مجالس الأقسام - لجان البقطة - مؤتمر - مقررات - بطاقة الطالب الأوطمي - مقررات - معارك ذات صبغة وطنية - ندوات وحلقات فصائلية تمثل كل الحساسيات الطلابية آنذاك، وكان لأوطم مواقف بارزة في القضايا السياسية الكبرى للبلاد. وأدى مناضلو ومناضلات الحركة الطلابية ضرائب كبيرة من السجون والاستشهاديات. وشارك الكثير منهم بعد تخرجهم واندماجهم في الحياة الاجتماعية في نهضة تنظيمات اليسار المناضل بمختلف مكوناته (الإصلاحية والجزرية).

لقد استمرت هذه المرحلة حتى بعد فشل المؤتمر 17 (بعد 1981) حيث كان الهدف دائما هو الحفاظ على المنظمة الطلابية موحدة وفاعل رئيسي في الساحة الطلابية وفي الحياة النقابية والسياسية التقدمية للبلاد. لقد لعب القمع الشرس للحركة الطلابية من جهة (بعد 1984 خصوصا)، وأخطاء الفصائل التقدمية المتفاوتة وأخطاء الأحزاب والقوى التقدمية ومنها كذلك بعض أخطاء تنظيمات الحركة الماركسية اللينينية إلى تقويت فرصة إعادة بناء أوطم منظمة تقدمية موحدة للطلاب المغاربة. مع أواسط الثمانينات تشظت وتراجعت قضية التنظيم في أوطم وأصبحت الحركة الطلابية فصائل وتيارات فقط، خصوصا بعد دخول

الطلابي المشترك رغم بعض الارهاصات الوحشية التي تراجعت (لقاء 23 مارس 2010)

جراحات جرائم العنف القاتل التي تعيق التفكير الموضوعي المنطلق من الواقع الجديد الملموس للحركة الطلابية ومكوناتها وحاجياتها. ضعف البعد الأفقي الوطني للنضالات الطلابية (نضالات المواقع ومعارك المواقع رغم قوتها أحيانا لا يصل صدها إلى عموم الحركة الطلابية فأحرى الشارع العام.

ضعف التفصيل بين المكونات التقدمية داخل الجامعة من جهة وبين أحزاب وتنظيمات الحركة التقدمية المناضلة. وقد أعاق ذلك المساهمة في التفكير الجماعي لاستنهاض الحركة الطلابية بما يعيد لها مكانتها وقوتها في الساحة النضالية والسياسية والنقابية

ضعف التضامن الأفقي وتسرب الفكر الأناركي (الفوضوي) والعفوية على حساب الخلفية السياسية المستقبلية للحركة الطلابية...

ضعف استحضار تاريخ أوطم كمنظمة تقدمية موحدة لكل الطلاب المغاربة واختزال الحركة الطلابية كموضوع للاستقطاب الفصائلي فقط. إن الحركة الطلابية المغربية تعاني كذلك من قلة الإنتاج السياسي والفكري الباحث عن الحلول والمخارج من الأزمة الذاتية للحركة الطلابية. وحتى حين يتم تشخيص الأزمة فإن مقترحات الحلول الواقعية تبقى محدودة التأثير في الأجسام الفاعلة داخل الحركة الطلابية إما بفعل تباعد الرؤى أو غياب التواصل بين فصائلي، أو بفعل التطبيع مع الواقع الحالي لصراع المواقع وكأنه هو الواقع الطبيعي للحركة الطلابية.

* الحركة الطلابية المغربية والامتحان الصعب:

للحركة الطلابية المغربية تاريخ حافل بالنضالات وأعتقد أنها لا تزال تحبل بطاقات مناضلة مخلصه للمشروع الطلابي الذي صيغ في أحضان أوطم التقدمية (منظمة تقدمية لكل الطلاب المغاربة)، لكن الواقع لا يرتفع وعلينا أن نصف ونحلل الواقع الحالي كما هو لا كما نريده أو نتخيله فقط، ومد جسور التواصل بين المكونات التقدمية الفاعلة في الحركة الطلابية، فالحركة الطلابية لم تكن دائما في نفس مستوى زخمها التاريخي، ولا في نفس مستوى الزخم النضالي الذي عرفته الحركة الطلابية في جامعات الغرب الرأسمالي طيلة الخمس سنوات الأخيرة وحتى قبلها فالحركة الطلابية بالمغرب كانت شبه غائبة أو ضعيفة التأثير ك«حركة طلابية وطنية» خلال حركة 20 فبراير ل2011 وخلال الحراك التعليمي ل2023. ولهذا الأمر أسباب متعددة منها الموضوعية:

بولسة كبيرة للجامعات والعمل على تجفيفها من الأطر المناضلة وعزلها عن الصدى الجماهيري الحضر العملي والحرب على التنظيم السياسي والنقابي آثار التأثير السلبي للتيارات الهوياتية الدينية والإثنية وخاصة المتصالحة مع نظام الحكم والمطبعة مع الكيان الصهيوني... ومنها الذاتية وفي مقدمتها: ضعف القدرة على التشخيص الموضوعي لواقع الحركة الطلابية وأزمته الراهنة، واستخلاص الدروس، وطرح البدائل عدم قدرة الفصائل التقدمية لحد الآن عن بلورة أرضية موحدة للنضال

الحركة الطلابية والصراع الطبقي ودورها في التغيير الثوري

لم تكن الحركة الطلابية، عبر تاريخ الصراعات الاجتماعية والسياسية، مجرد حركة فتوية تدافع عن المطالب المرتبطة بالتعليم وظروف التحصيل الجامعي، بل شكلت، في محطات تاريخية عديدة، قوة اجتماعية وسياسية ساهمت في زعزعة أسس الهيمنة الطبقية، وفتح آفاق جديدة أمام النضال الديمقراطي والتحرري. فالجامعة ليست فضاء محايدا ومستقلا عن المجتمع، بل هي مؤسسة تتأثر بطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، وبالتناقضات التي تحكم علاقات الإنتاج وتوزيع الثروة والسلطة والمعرفة. ولا يمكن فهم الدور التاريخي للحركة الطلابية خارج سياق الصراع الطبقي، ولا يمكن فصل معاركها اليومية من أجل تعليم عمومي مجاني وجيد عن النضال الأوسع ضد الاستغلال الرأسمالي والتبعية والإقصاء الاجتماعي. غير أن هذا الدور ليس معطى تلقائيا، كما أن الانتماء إلى الجامعة لا يمنح الطلبة، في حد ذاته، وعيا ثوريا، بل يتطلب الأمر تنظيمًا سياسيًا ونقائيا، وتثقيفا ماركسيا، وربطًا واعيا بين المطالب الطلابية ومصالح الطبقة العاملة وسائر الكادحين.

المصطفى خياطي



- الجامعة والصراع الطبقي

تنطلق المادية التاريخية من أن المؤسسات التعليمية لا توجد خارج البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، بل تتفاعل معها وتساهم، في ظل الرأسمالية، في إعادة إنتاج علاقات الهيمنة السائدة. فالسياسات التعليمية تتأثر بحاجات الاقتصاد الرأسمالي، وبمتطلبات سوق الشغل،

وهكذا يصبح الطالب المنحدر من أسرة عاملة أو فلاحية فقيرة أمام تناقض واضح: فمن جهة، يُقدّم التعليم باعتباره وسيلة للترقي الاجتماعي؛ ومن جهة أخرى، تصطدم إمكاناته المادية بشروط تجعل استكمال الدراسة محفوفا بالمخاطر. وقد يؤدي هذا الوضع إلى الانقطاع عن الدراسة أو القبول بأعمال هشة لتغطية المصاريف أو مواجهة البطالة بعد التخرج.

وتظهر هذه التناقضات في المغرب من خلال التفاوت بين التعليم العمومي والخصوصي، وبين الجامعات الموجودة في المراكز الحضرية الكبرى ومؤسسات التكوين التي تعاني ضعف التجهيزات، فضلا عن الصعوبات التي تواجه الطلبة المنحدرين من الأوساط الشعبية في السكن الجامعي والنقل والمنح والتغذية والولوج إلى الخدمات الصحية والثقافية.

وبمصالح الفئات التي تمتلك الثروة والقرار السياسي. وعندما تتجه الدولة نحو تقليص الإنفاق العمومي، وتوسيع الخصخصة، وتشجيع التعليم المؤدى عنه، وإخضاع التكوين الجامعي لمتطلبات المقولة والربحية، فإن ذلك يعكس اختيارات طبقية تجعل الحق في المعرفة خاضعا، بدرجات متفاوتة، للقدرة على الأداء والتموقع الاجتماعي.

والإصلاحات التي تهدف إلى احتواء غضبها.

كما ينبغي أن يقتزن الوعي النظري بالممارسة الديمقراطية اليومية، لأن التنظيم الذي لا يحترم الاختلاف ولا يشرك قواعده في اتخاذ القرار يعجز عن بناء وعي جماعي مستقل. فالديمقراطية داخل الحركة الطلابية ليست مجرد وسيلة تنظيمية، بل هي شرط لتكوين مناضلين قادرين على تحمل المسؤولية والنقد والمراجعة.

- شروط استعادة الدور الطليعي للحركة الطلابية

إن استعادة الحركة الطلابية المغربية لدورها في الصراع الطبقي والتغيير الثوري تتطلب مجموعة من الشروط المترابطة.

أولها، إعادة بناء التنظيم الطلابي على أسس ديمقراطية ومستقلة، بما يضمن المشاركة الواسعة للطلبة في صياغة المطالب وتحديد أشكال النضال وتقييم النتائج.

وثانيها، تطوير التثقيف السياسي والماركسي داخل الجامعة، وربطه بتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المغربية، بدل الاكتفاء بالشعارات أو استنساخ تجارب تاريخية دون مراعاة خصوصية المرحلة.

وثالثها، بناء تحالفات اجتماعية على أساس المصالح المشتركة، خصوصاً مع الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والعاطلين وسائر الفئات المتضررة من السياسات النيوليبرالية، مع احترام استقلالية كل إطار تنظيمي.

ورابعها، اعتماد برنامج نضالي يربط بين المطالب اليومية والأفق الاستراتيجي، ويجعل من الدفاع عن التعليم العمومي جزءاً من معركة أوسع من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسيادة الشعبية.

خامسها، تطوير أشكال التعبئة والتواصل التي تسمح باستقطاب الطلبة الجدد، والاستفادة من الوسائط الرقمية دون إهمال العمل الميداني والنقاش المباشر والتنظيم القاعدي.

أما الشرط الحاسم، فيتمثل في تجاوز النزعات الفئوية والانقسامات غير المبدئية التي تضعف الحركة الطلابية وتستنزف طاقاتها. فالتعدد الفكري والسياسي يمكن أن يكون مصدر غنى حين يدار بالحوار والديمقراطية، لكنه يتحول إلى عامل تفكك عندما يصبح الصراع الداخلي غاية في ذاته، على حساب الدفاع عن الحقوق الجماعية.

إن الحركة الطلابية ليست بديلاً عن الطبقة العاملة، كما أنها ليست قوة ثورية بحكم موقعها داخل الجامعة وحده. إنها قوة اجتماعية وسياسية يمكن أن تكتسب دوراً طليعياً عندما تتجس في تحويل المطالب الطلابية إلى وعي نقدي منظم، وعندما تربط معارك الجامعة بالصراع الطبقي الدائر في المجتمع، وتساهم في بناء جبهة شعبية اجتماعية ديمقراطية واسعة ضد الاستغلال والاستبداد والتبعية.

بفهم أن أزمة الجامعة ليست منفصلة عن أزمة التشغيل وبنية الاقتصاد. فالجامعة التي تنتج الشهادات دون ضمان شروط الاندماج الاجتماعي الكريم، في ظل اقتصاد تابع لا يوفر مناصب شغل كافية ومستقرة، تعكس تناقضاً أوسع بين التكوين وحاجات المجتمع من جهة، وأولويات التراكم الرأسمالي من جهة أخرى.

ومن هنا تتحدد المهمة الأساسية للحركة الطلابية في بناء جسور فعلية مع الحركة العمالية والنقابات المناضلة والحركات الشعبية، عبر التضامن المتبادل، وتبادل الخبرات، والدفاع المشترك عن الحقوق الاجتماعية والديمقراطية.

لكن هذه الوحدة لا تُبنى بقرارات فوقية أو بشعارات عامة، بل من خلال العمل الميداني، واحترام استقلالية التنظيمات، وتحديد المطالب المشتركة، وتطوير أشكال تضال ديمقراطية تستند إلى المشاركة الواعية للمعنيين بها.

- من النضال المطليبي إلى أفق التغيير الثوري

يقتضي التغيير الثوري الانتقال من مقاومة النتائج المباشرة للأزمة إلى مساهلة شروط إنتاجها وإعادة إنتاجها. فالاحتجاج ضد ارتفاع تكاليف الدراسة ضروري، لكنه يصبح أكثر فعالية حين يرتبط ببرنامج واضح للدفاع عن التعليم العمومي، والتمويل العادل للجامعة، وتوسيع المنح والسكن الجامعي، وتحسين النقل والتغذية، وضمان تكافؤ الفرص.

كما أن النضال من أجل تشغيل الخريجين ينبغي ألا يقتصر على المطالبة بإدماجهم في أي سوق للشغل، بل يتعين أن يطرح سؤال طبيعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة: هل تكون التنمية موجهة لخدمة الربح الخاص والتنافس على اليد العاملة الرخيصة، أم لتلبية الحاجات الاجتماعية وتطوير القدرات الإنتاجية والعلمية للمجتمع؟

ومن منظور اشتراكي، يقتضي الجواب الدفاع عن اقتصاد يضع الحاجات الإنسانية في مركز التخطيط، ويوجه الاستثمار نحو القطاعات الاجتماعية والإنتاجية الضرورية، ويضمن العمل اللائق، ويقلص الفوارق الطبقيّة والمجالية. غير أن تحقيق هذا الأفق لا يتم بمجرد إصلاح المناهج أو تغيير بعض السياسات الجامعية، بل يستلزم تحولات سياسية واقتصادية عميقة، ونضالاً اجتماعياً واسعاً تقوده الطبقات والفئات المتضررة من النظام القائم.

وهنا تتحدد أهمية التثقيف الماركسي داخل الحركة الطلابية. فالمطلوب ليس تحويل الجامعة إلى فضاء لتلقي أجوبة جاهزة، بل تطوير القدرة على التحليل الملموس للواقع الملموس، وفهم العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والثقافة، والتمييز بين المطالب الآتية والتحولات البنوية، وبين الإصلاحات التي تنتزعها الجماهير بفضل نضالها

من التقاء المطالب التعليمية مع المطالب الديمقراطية والاجتماعية (لكل معركة جماهيرية صدها في الجامعة). كما ساهمت الجامعة في احتضان النقاشات الفكرية والسياسية التي غدت قطاعات من الحركة اليسارية المغربية، وشكلت فضاءً للتكوين والنقاش والتعبئة.

لكن استحضار هذه الذاكرة لا ينبغي أن يتحول إلى حنين للماضي أو إلى تكرار شعاراته دون تحليل التحولات التي عرفها المجتمع المغربي والجامعة والطبقة العاملة. فاستعادة الدور الطليعي للحركة الطلابية تقتضي قراءة نقدية للتجربة، بما راكمته من مكاسب وما عرفته من أخطاء وصراعات وتراجعات.

وتبرز اليوم ضرورة تجديد العمل الطلابي على أساس الدفاع عن مجانية التعليم وعموميته وجودته، وصيانة الحريات النقابية والسياسية داخل الجامعة، ومقاومة كل أشكال الإقصاء والتمييز والعنف، مع تطوير أشكال تنظيمية قادرة على إشراك أوسع فئات الطلبة في اتخاذ القرار.

إن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، بمبادئه التاريخية وتجربته النضالية، يمكن أن يشكل إطاراً مهماً لتوحيد النضالات الطلابية، متى توفرت شروط الفعل الديمقراطي المستقل، واحترام التعددية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتقديم المصلحة الجماعية للطلبة على الحسابات الفئوية والضيقة.

- العلاقة الجدلية بين الحركة الطلابية والطبقة العاملة

لا يمكن إحداث تغيير ثوري جذري دون فهم الدور المركزي للطبقة العاملة في الإنتاج الاجتماعي، باعتبارها الطبقة التي تنتج الثروة وتواجه علاقات الاستغلال داخل عملية الإنتاج الرأسمالي. لكن هذا لا يعني التقليل من أهمية الطلبة أو المثقفين الثوريين، بل يقتضي تحديد طبيعة مساهمتهم وشروط فعاليتهم.

فالطلبة يستطيعون الإسهام في نشر الوعي النقدي، وتطوير النقاش النظري، وفضح التناقضات الاجتماعية، والدفاع عن الحريات، وربط المعارك المحلية بالقضايا الوطنية والدولية. كما يمكنهم دعم نضالات العمال والعاملات، والتضامن مع ضحايا الطرد التعسفي، والمساهمة في مقاومة الهشاشة والبطالة وتدهور الخدمات العمومية.

وتقدم أوضاع العاملات والعمال في قطاعات الكابلاج والفلاحة والصناعة والخدمات بالمغرب أمثلة ملموسة على التناقض بين إنتاج الثروة والاستفادة منها. فبينما تعتمد المقاولات على قوة العمل لتحقيق الأرباح، تواجه فئات واسعة من الأجراء ضعف الأجور والهشاشة وصعوبة التنظيم النقابي. وفي المقابل، يعاني خريجو الجامعات من البطالة أو من الاندماج في سوق شغل لا يوفر بالضرورة عملاً مستقراً يتناسب مع تكوينهم.

إن الجمع بين هذين الواقعين يسمح

إن هذه المظاهر ليست مجرد اختلالات تقنية يمكن معالجتها بإجراءات معزولة، بل ترتبط بطبيعة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية السائدة. لذلك، فإن الدفاع عن الجامعة العمومية هو، في جوهره، دفاع عن حق الجماهير الشعبية في المعرفة، وعن أحد الشروط الضرورية للتحرر من التبعية والاستغلال.

- الحركة الطلابية قوة اجتماعية داخل الصراع الطبقي

لا تشكل الحركة الطلابية طبقة اجتماعية مستقلة بالمعنى الماركسي الدقيق، لأن الطلبة ينحدرون من مواقع طبقية مختلفة، وتختلف أفاقهم ومصالحهم باختلاف أصولهم الاجتماعية ومستقبلهم المهني. فهناك أبناء البرجوازية والفئات الميسورة، وهناك أبناء العمال والفلاحين الفقراء وصغار الموظفين والمهمشين. ويؤثر هذا التمايز في مواقف الطلبة من قضايا المجتمع، وفي تصوراتهم للدولة والاقتصاد والعدالة الاجتماعية. لذلك، لا يمكن اعتبار الحركة الطلابية كتلة متجانسة ذات وعي سياسي موحد، بل هي ساحة تنصارع داخلها اتجاهات فكرية وسياسية وطبقية متعددة.

وتنبع أهميتها الثورية من قدرتها على تحويل التناقضات التي يعيشها الطلبة إلى وعي جماعي منظم، يتجاوز حدود المطالب الفئوية نحو فهم جذور الأزمات الاجتماعية. فالاحتجاج على تقليص المنح، مثلاً، يمكن أن يبقى مطلباً محدوداً إذا عُزل عن السياسات المالية والاجتماعية؛ لكنه يكتسب بعداً أعمق عندما يرتبط بالنضال ضد التقشف، وضد تحويل الموارد العمومية إلى خدمة مصالح الرأسمال، ومن أجل إعادة توزيع الثروة وتوسيع الخدمات الاجتماعية.

ومع ذلك، فإن الانتقال من الاحتجاج المطليبي إلى الوعي الثوري ليس آلياً. فقد تنحصر الحركة الطلابية في ردود الفعل الموسمية، أو تتعرض للاستقطاب السياسي، أو تنزلق إلى ممارسات معزولة عن الجماهير. ومن هنا تبرز أهمية التنظيم الديمقراطي، والنقاش الفكري، والتراكم النضالي، والقدرة على استخلاص الدروس من التجارب السابقة.

- الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والذاكرة النضالية

في السياق المغربي، يحتل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مكانة تاريخية بارزة باعتباره إطاراً للحركة الطلابية، ارتبطت تجربته بمعارك الدفاع عن الحقوق الطلابية والحريات الديمقراطية، وبمحطات من الاحتجاج ضد الاستبداد والتبعية والاختيارات الاجتماعية غير الشعبية.

وقد تجاوزت الحركة الطلابية، في مراحل من تاريخها، أسوار الجامعة لتتفاعل مع قضايا المجتمع، مستفيدة

غزة واقتصاد الإبادَة:

حين يصبح تدمير الحياة سياسةً اقتصادية

حسن أوالحاج

غزة لا تُفهم فقط من خلال عدد الشهداء أو حجم الدمار المادي. ثمة مستوى آخر من الحرب، أقل ظهوراً في الصور وأكثر عمقا في نتائجه: تدمير الاقتصاد بوصفه تدميراً لشروط الحياة والإنتاج وإعادة إنتاج المجتمع. فالإبادة لا تستهدف الإنسان باعتباره فرداً فقط؛ إنها تضرب البيت، والمزرعة، والمصنع، والمدرسة، والمستشفى، وشبكة المياه والكهرباء، والسوق، ومكان العمل، أي كل البنية التي تجعل المجتمع قادراً على إعادة إنتاج وجوده. وتكشف أحدث بيانات الأونكتاد حجم هذا الانهيار: 92% من المنشآت الاقتصادية في غزة تضررت أو دمرت منذ أكتوبر 2023، وبلغت البطالة 78% في 2025، بينما لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي 212 دولاراً سنوياً، أي نحو 17% فقط من مستواه في 2022. كما تراجع نصيب غزة من الناتج الفلسطيني من 17.4% قبل الحرب إلى أقل من 4% في 2025.

هذه الأرقام لا تعني مجرد «أزمة اقتصادية». إنها تكشف تفكيك القاعدة المادية للمجتمع الفلسطيني. فالزراعة دُمّرت، والصناعة تراجعت، وقطاع البناء شبه توقف؛ ونقدر الآن أننا ننتج

الزراعة والصناعة انخفض بنحو 94% والبناء بنحو 99% مقارنة بمستويات 2022. ولم يبق متاحا وسليما سوى أقل من 1.5% من الأراضي الزراعية في غزة، وفق التقييم الأممي الأخير.

وهنا تظهر العلاقة بين الإيادة والاقتصاد: عندما يُنْعَم المجتمع من إنتاج غذائه، وتدمر أدوات إنتاجه، ويُهْدَم مسكنه، ويُفْلَق مصنعه، وتعطل مدارس ومستشفياته، فإن الحرب لا تكون مجرد عملية عسكرية؛ إنها تتحول إلى عملية تستهدف قدرة المجتمع على الاستمرار بوصفه مجتمعا منتجا ومستقلا.

ولهذا ينبغي الحذر من اختزال «اقتصاد غزة» في أرقام المساعدات وإعادة الإعمار. فالمشكلة ليست فقط في توفير المال لبناء ما تهدم، بل في السؤال الأعمق: من يملك شروط إعادة البناء؟ ومن يتحكم في الأرض والحدود والمواد الخام والطاقة وحركة الأشخاص ورأس المال؟

التقدير المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي يضع احتياجات التعافي وإعادة الإعمار عند نحو 71.4-71.5 مليار دولار خلال العشر المقبل، منها 35.2 مليار دولار أقصراً مادية مباشرة و22.7 مليار دولار خسائر اقتصادية واحتمالية.

لكن إعادة الإعمار، في هذه الحالة، ليست عملية هندسية محايدة. فإذا أُعيد بناء العمارات

دون إعادة بناء القدرة الإنتاجية الفلسطينية، وإذا تحولت غزة إلى سوق ضخمة لمواد البناء والخدمات الأجنبية، بينما ظل الفلسطيني محروماً من السيطرة على أرضه ومياهه ومعاينه وموارده، فإن إعادة الإعمار قد تحول إلى شكل آخر من التبعية.

وهنا يصبح مفهوم «اقتصاد الإبادَة» أكثر دلالة: ليس المقصود أن كل نشاط اقتصادي مرتبط بالحرب هو بالضرورة جزء من مشروع إبادة، بل إن الحرب تستطيع أن تنتج بنية اقتصادية جديدة قائمة على التدمير والتبعية وإعادة توزيع الموارد والقوة.

فالركام نفسه يتحول إلى مسألة اقتصادية. والأرض المدمرة تصبح موضوعاً للصراع. والمساعدات تصبح قناة لتوزيع الموارد. وإعادة الإعمار تصبح سوقاً بمليارات الدولارات. والمهجرون يتحولون إلى قوة بشرية بلا قاعدة إنتاجية. وحتى الغذاء والماء والدواء تصبح شروطاً مرتبطة بالسيطرة على المعابر والإمدادات.

من هنا يمكن قراءة غرة باعتبارها مختبرا
مكتفا للعلاقة بين القوة العسكرية والرأسمال
والسيطرة الاستعمارية: تدمير القدرة على
الإنتاج، ثم إدارة البقاء، ثم طرح إعادة الإعمار
باعتبارها مشروعا إقتصاديا وسياسيا.
وهذا مطرح سؤالًا يتجاوز غرة نفسها:

هل تكون إعادة إعمار غزة إعادة بناء للمجتمع الفلسطيني، أم إعادة بناء لغزة منزوعة القدرة على إنتاج استقلالها الاقتصادي؟

السؤال جوهري؛ لأن الفرق بين الاثنين هو الفرق بين إعادة بناء بيت وإعادة بناء مجتمع. غرة لا تحتاج فقط إلى إسمنت وحديد ومليارات الدولارات. تحتاج إلى استعادة الأرض والإنتاج والعمل والتعليم والصحة والزراعة والصناعة والسيطرة على الموارد؛ أي استعادة الشروط المادية التي تجعل الفلسطيني قادراً على إنتاج حياته، لا مجرد تلقي المساعدات لإدارة نقائه.

وهنا تتضح إحدى أعظم مفارقات المرحلة: قد تنتهي الحرب العسكرية، بينما يستمر اقتصاد الإيالة إذا بقيت البنية التي أنتجت الفقر والتبعية والتخرد من الموارد قائمة.

لذلك فإن معركة غزة ليست فقط معركة من أجل وقف القتل ورفع الحصار وإعادة بناء البيوت؛ إنها أيضا معركة حول من يملك حق إعادة إنتاج الحياة الفلسطينية ومن يحدد شكل الاقتصاد الذي سيولد من تحت الركام.

فالركام ليس نهاية الاقتصاد.

الركام نفسه قد يصبح بداية صراع اقتصادي جديد: إما إعادة إنتاج التبعية، أو إعادة بناء القدرة الفلسطينية على الإنتاج والحياة والصمود.

الجبهة الشعبية ترحب بقرار تأجيل الانتخابات

وتؤكد أن الحوار الوطني الشامل على قاعدة مبادرتها هو المدخل لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني

ترحب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالمرسوم الرئاسي وقرار اللجنة التنفيذية للمنظمة التحرير الفلسطينية، الصادر اليوم السبت، بشأن تعديل موعد الانتخابات التشريعية المقررة في 28 تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، لتجرى في أيلول/سبتمبر 2027 بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية، وكذلك تجميد العمل بالمجمعات الانتخابية للمجلس الوطني، بالخارج والذهاب إلى حوار وطني شامل.

وتؤكد الجبهة أهمية البناء على هذا القرار في إطار التفاهات الوطنية التي شهدتها القاهرة ورام الله، بما يعزز التوافق الوطني، ويفتح الطريق أمام معالجة شاملة لأزمة النظام السياسي الفلسطيني.

وتشدد الجبهة على أن الحوار الوطني الشامل، على قاعدة مبادرتها «خارطة طريق من أجل الإنقاذ الوطني»، يُشكل المدخل الضروري لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطية وتشاركية، مؤكدة ضرورة أن يضم هذا الحوار جميع القوى والفصائل ومكونات شعبنا، وصولاً إلى توافق وطني شامل على أسس الشراكة وآليات إدارة المرحلة المقبلة.

وترى الجبهة أن ترجمة هذا المسار تتطلب الانتقال من التفاهات السياسية إلى خطوات تنفيذية ملزمة، تستند إلى أجندة زمنية واضحة وآليات محددة للمتابعة والتنفيذ، وفي مقدمتها إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وتطوير مؤسساتها على قاعدة الشراكة الوطنية الشاملة، وضمان مشاركة جميع القوى في مؤسساتها، والتوافق على برنامج وطني واستراتيجية موحدة لإدارة الصراع مع الاحتلال، وتحديد وسائل النضال وأشكاله بما يخدم أهداف شعبنا في الحرية والعودة والاستقلال.

وتجدد الجبهة تمسكها بمسار الإنفاذ الوطني، انطلاقاً من أن التحديات المصرية التي تواجه شعبنا وقضيته الوطنية تفرض تغليب المصلحة الوطنية العليا وتعزيز صمود شعبنا، وتوحيد الطاقات والجهود لمواجهة الاحتلال وسياساته الرامية لتصفية القضية الفلسطينية وفرض الوصاية على شعبنا، وتحويل التوافقات إلى خطوات عملية تحمي الحقوق والثوابت الوطنية، وتعيد بناء الحركة الوطنية الفلسطينية على أسس الديمقراطية والشفافية الوطنية.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

دائرة الإعلام المركزي

10 أكتوبر 2026

النصر حليف من يقاوم (في ذكرى 7 أكتوبر)

وسام الفقعاوي(*)

تختلف القراءة للسابع من أكتوبر، فهناك من قرأه من خلال النتائج المباشرة (الإبادة الشاملة والجماعية) التي لا يمكن لأحد أن يغفلها، والتي كان السبب الأول والأخير فيها العدو الصهيوني، حيث الإبادة جزء أساسي من بنية مشروعه، قبل نكبة 1948 وما تزال مستمرة. وهناك من قرأه من بوابة هزيمته الفكرية، مؤمناً بسنادة الرأسمالية وقوتها إلى الأبد ولا طائل لنا في مواجهتها.

وهناك من قرأه من بوابة هزيمته السياسية وإمكانية التعايش مع العدو في دولة واحدة أو دولتين متجاورتين، بعد أن حجزوا لأنفسهم مقعداً مبكراً في قطار التسوية، وأصبحت المقاومة عدوهم وليس العدو.

وهناك من قرأه من خلال الجهة المنفذة وبقي أسيراً للقراءة أحادية لا ترى تطورات الحالة الفلسطينية وحركته الوطنية، وهؤلاء منهم مدعي الوحدة الوطنية كذباً، لأنهم سقطوا في امتحان الوطنية والدم معاً.

وهناك من قرأه من مواقع العدو ووجه سهام نقده أو تجريمه أو تخوينه وفق أجندته، سواء كانوا من أصحاب قطار التسوية أو الطابورين الخامس والسادس الثقافي.

وهناك من قراء باعتباره فعلاً استراتيجياً مقاوماً لا يُقرأ بنتائجه المباشرة في مواجهة العدو التاريخية والشاملة والذي ذك أسس المشروع الصهيوني ووجوده في المنطقة. رغم كل القوة العارية المستخدمة من قبله ومجمل الحلف المعادي والتي تستهدف كل مقاومة على صعيد المنطقة؛ فتوظيف كل هذه القوة العارية وما يرافقها من تغول على الأرض والإنسان، ليس إلا تأكيداً بأن سؤال المصير بات مطروحاً بقوة أكثر من أي مرحلة سابقة ويلزمه سؤال الوجود، الذي لن يكون إلا لأصحاب الأرض الأصليين، وليسوا لمن اخترع لهم أرضاً وشعباً من أحشاء الاستعمار الغربي الإمبريالي.

كُونُوا على ثقة بأن النصر حليف من يقاوم؛ هكذا نُعلمنا تجارب الشعوب التي ناضلت وكافحت ودفعت أثمًا باهظة لم تطمح إليها، إلا ضريبة استحقاق لحيثها واستقلالها، وشعبنا العربي الفلسطيني على ذات الخطى نحو حريته واستقلاله. المجد والوفاء لشعبنا وشهداءه وأسراه وجرحاه ومهجريه وتكلاه ومعذبيه ومقاومه الأُشداء.

(*) كاتب ومحلل سياسي رئيس تحرير مجلة الهدف

احتجاج طلابي أم بداية صراع طبقي أوسع؟ قراءة في انتفاضة الطلبة في فرنسا



تعيش فرنسا أوسع انتفاضة طلابية منذ سنة 2005. وانطلقت الشرارة من ثانوية سانت إكزوبيري في كريتاي أيضاً، حين أضرَب الأساتذة على المناصب الشاغرة، فقرر التلاميذ إغلاق الأبواب، ثم انتشرت عبر «تيك توك» و«سناب شات» في الضواحي الشعبية لمنطقة باريس الكبرى دعوات للتظاهر والاحتجاج، لتعم البلاد. وفي 28 سبتمبر وقعت مظاهرات واسعة بلغت ذروتها في الأول من أكتوبر، حين تظاهرت 1027 ثانوية وأغلقت 222 منها بحسب أرقام وزارة الداخلية الفرنسية نفسها، وأضرَبت ثلاثون جامعة. وعضو الإنصات لمطالب المحتجين من أطفال وطلاب وعاملين في التعليم، جاء رد الدولة الفرنسية على شكل أعنف حملة اعتقالات في حق القاصرين يعرفها تاريخ الحركات الاجتماعية الفرنسية.

تصريف أزمة البرجوازية الفرنسية على حساب المدرسة العمومية: الأموال للشركات والمهرات للثانويات

تتمثل مطالب الحركة في مطالب مادية بسيطة: أستاذ في كل قسم، أقسام بأقل من 40 تلميذاً، قاعات درس لائقة، توقيت إنساني، وإلغاء نظام الانتقاء الجامعي، ووقف التقشف في الميزانية. وتأتي هذه المطالب لتعبر عن تفاقم وضعية اجتماعية واقتصادية للطبقات الشعبية في فرنسا بسبب الأزمة التي لم يتعاف منها النظام الرأسمالي العالمي منذ 2007، ونتيجة عقود من التدهور الذي شهدته المدرسة والخدمات العمومية بفعل التوجهات الليبرالية الجديدة للدولة. إذ تبين المعطيات أن 53% من المؤسسات ينقصها أستاذ واحد على الأقل، ونقص وتيرة التوظيف، إذ يظل أكثر من 446 منصبا شاغراً في مسابقة التعليم، ونقص التأطير التربوي (أكثر من 10% من ساعات الدرس في الثانوي لا تقدم أصلاً)، بالإضافة إلى الاكتظاظ داخل الأقسام الذي انتقل من 32 إلى 40 تلميذاً في بعض الأقسام، وغياب أبسط التجهيزات في قاعات الدرس. كل هذا في الوقت الذي تعمل فيه الحكومة على حذف المناصب وتجميد الأجور للسنة الرابعة في مشروع ميزانية 2027.

وتعكس هذه المعطيات واقع دولة مأزومة غارقة في ديونها تحاول تحميل أعباء أزمة النظام الرأسمالي للطبقات الشعبية وأبنائها. ويظهر الطابع الطبقي بوضوح في مشروع ميزانية 2027: خطة «تقويم» بنحو 54 مليار أورو تثقل كاهل العمال والمتقاعدين وتضرب الخدمات العمومية، بالإضافة إلى تجميد أجور الموظفين. وبالمقابل تقدم هدايا بالمليارات للشركات الكبرى على شكل تخفيضات ضريبية، وتقدم إعانات عمومية للشركات بقدر 211 مليار أورو، كما تشير التقارير إلى أن الدولة تتغاضى عن التهرب الضريبي الذي يقدر بنحو 80 ملياراً. للدولة مال للشركات، ولا مال للثانويات والجامعات.

الدولة الطبقية في فرنسا تكشف عن وجهها: جهاز القمع في خدمة رأس المال

طالب مجموعة أطفال بتوفير أساتذة لتدريسهم، فرددت الدولة بالرصاصة المطاطية وقاذفات القنابل والاعتقال الجماعي. إذ اعتقل أكثر من 5000 تلميذ

في خمسة أيام، ووضع نحو 2000 في الحجز، 90% منهم قاصرون. كما أصيب العديد من الأطفال بإصابات بليغة: إيدن، 14 سنة، هشم فكه برمية قاذفة من مسافة متر؛ وفقد مايل، 16 سنة، عينه؛ كما عنفت تلميذة في الرابعة عشرة من عمرها بشكل وحشي؛ وفي لنس بترت يد تلميذ في الخامسة عشرة من عمره بانفجار قنبلة. وقد وصف عالم الاجتماع سيباستيان روشي هذا القمع الهجمي بأنه «طريقة للتخويف من أجل الردع»، وأنه لم يسجل في بلد آخر في أوروبا أن أطلق الرصاص المطاطي على التلاميذ. وتأتي هذه الأحداث في سياق دولي وإقليمي يتميز بنزوع الإمبريالية العالمي نحو الإبادة والحروب، في ضرب للقوانين والتشريعات الدولية التي وضعتها بنفسها، كما تتميز بانفصاح نفاق وازدواجية الديمقراطية الغربية، ومن ضمنها فرنسا التي صارت تجنح أكثر لمغازلة الفاشية وتبرير الإبادة والحروب. ورغم أن التقارير الرسمية ووسائل التواصل الكبرى تصور هذا القمع كـ«تجاوزات فردية للأجهزة الأمنية»، إلا أن خريطة التدخلات القمعية وطبيعتها تحمل طابعاً عنصرياً وطبقياً في جوهرها. فحين يتعلق الأمر باحتجاجات اجتماعية واقتصادية شعبية، يصدر الأمر بضرب الحريات الأساسية واستهداف المحتجين في ساعات، وبشطط ممنهج



تتمثل مطالب الحركة في مطالب مادية بسيطة: أستاذ في كل قسم، أقسام بأقل من 40 تلميذاً، قاعات درس لائقة، توقيت إنساني، وإلغاء نظام الانتقاء الجامعي، ووقف التقشف في الميزانية. وتأتي هذه المطالب لتعبر عن تفاقم وضعية اجتماعية واقتصادية للطبقات الشعبية في فرنسا بسبب الأزمة التي لم يتعاف منها النظام الرأسمالي العالمي منذ 2007، ونتيجة عقود من التدهور الذي شهدته المدرسة والخدمات العمومية بفعل التوجهات الليبرالية الجديدة للدولة.

في استعمال القوة، بينما لا تتحرك أجهزة الدولة المسؤولة عن توفير العدد الكافي من الأساتذة، أو قاعات الدرس، وغيرها من المصالح التي يفترض أن تلبى حاجيات التلاميذ والطلاب. بل على العكس من ذلك، تتحرك ترسانة قمعية أخرى تهدف لقمع القانوني وتشريع تجريم الاحتجاج، مثل دورية وزارة العدل الفرنسية التي طالبت بـ«التعامل بأقصى الحزم» مع احتجاجات التلاميذ، وحملت الآباء المسؤولية المدنية، بالإضافة إلى تقديم قانون «المخرب يؤدي» الذي يضرب الحق في التجمع السلمي ويحمل كل من وجد في تجمع مسؤولية مدنية جماعية تصل إلى 10 آلاف أورو دون إثبات مشاركته الشخصية. وتعمل الأجهزة الطبقية الأخرى على تحميل الآباء الكلفة المالية لقمع الاحتجاجات، تصل حد استيفاء الغرامات من التعويضات الاجتماعية. إنها الدولة البرجوازية تشرع لحماية مصالح الشركات الكبرى وتجرم حق الاحتجاج وتحرك كل أجهزتها في سبيل ذلك.

جوهر المسألة: تناقض مادي طبقي.

ويُظهر جوهر المسألة من منظور ماركسي-لينيني أن التناقض الذي تكشفه الحركة هو في أساسه مادي وطبقي، حتى وإن لم يحمل كل طالب في الشارع وعياً طبقياً. فالمسألة لا تتعلق فقط بمدرس غائب أو صف مكتظ، بل بالسؤال عن يحدد أولويات الإنفاق العام وكيف توزع موارد المجتمع، وأي طبقات اجتماعية تتحمل بصورة أكبر نتائج تراجع الخدمات العامة. وفي المقابل، بدأت محاولات نقل النقاش من هذه الأرضية الاجتماعية إلى الهجرة والدين والهوية. ووصل هذا التأطير إلى الإدارة الأميركية نفسها؛ إذ ربط الرئيس الأميركي دونالد ترامب ما يحدث بما وصفه بـ«الهجرة الجماعية الخارجة عن السيطرة»، وقال إن الاحتجاجات «ليست عن المدارس»، رابطاً إياها بالإسلام. لكن الوقائع التي فجرت الحركة تقول شيئاً آخر: ملايين الساعات الدراسية الضائعة، مدرسون غير معوضين، نقص في الموظفين والخدمات، ومشكلات يومية داخل المدارس.

ومن منظور طبقي، فإن تحويل النقاش من هذه الظروف إلى أصل المحتج ودينه يؤدي إلى تمييع التناقض الاجتماعي وتقسيم الفئات الشعبية أفقياً بين فرنسي ومهاجر، ومسلم وغير مسلم. فابن العامل الفرنسي وابن العامل المهاجر قد يجلسان

في الصف المكتظ نفسه، وينتظران المدرس الغائب نفسه.

لكن وجود تناقض طبقي لا يجعل الحركة ثورية بصورة تلقائية. فلا توجد حتى الآن قوة ثورية موحدة تقود الاحتجاجات على المستوى الوطني وتربط المطالب الطلابية بالصراع الاجتماعي الأوسع، رغم حضور النقابات والتنظيمات الطلابية وبعض القوى اليسارية والثورية.

وهنا تحضر تجربة السترات الصفراء عام 2018، التي استطاعت التعبير عن سخط اجتماعي واسع وهز الشارع الفرنسي، لكنها بقيت مشتتة سياسياً وتنظيمياً ومن دون قيادة طبقية موحدة قادرة على تحويل السخط إلى مشروع سياسي متماسك.

بدأت الحركة على شكل احتجاج عفوي مستقل ثم اتخذت زخماً شعبياً/جماهيرياً بفعل انخراط النقابات. فقد ولدت الاحتجاجات التلامذية الأولى خارج الأحزاب والنقابات، في ثانوية واحدة، وانتشرت تحركاتها عبر مقاطع «تيك توك» أشهرها حوار قناة «يوسكاي» مع ثمانية تلاميذ من كريتاي الذي شوهد 1.5 مليون مرة. وقد تحولت هذه الحركة العفوية إلى تعبئة واسعة وزخم جماهيري كبير بفضل استعمال وسائل التواصل الاجتماعي مثل «تيك توك» و«سناب شات»، التي أوجدت انخراط النقابات التلامذية والطالبة، ثم دعوة الاتحاد الديمقراطي للعمل للاحتجاج الوطني التي شكلت نقطة تكثيف وتوحيد وتحذير لهذه النضالات المجزأة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتجاجات العفوية غير قادرة على نقل مستوى المطالب والضغط إلى مرحلة تهدد أركان الدولة وتعطل مصالح رأس المال دون وجود تنظيم قادر على المبادرة بخطوات تمكن من تجميع أكبر سند شعبي لهذه المطالب وتلف عليها أكبر قدر من القوى الشعبية.

والسؤال، هل سيجري احتواء الحركة أو تفتيتها وتمييع مضمونها الطبقي داخل صراعات الهجرة والدين والهوية؟ أم ستلتقي حركة الطلاب بصورة أعمق مع العمال والمدرسين والنقابات، وتظهر قوة ثورية حقيقية قادرة على تحويل السخط العفوي إلى صراع طبقي واع ومنظم؟ الجواب لم يكتب بعد، وتطورات الشارع الفرنسي هي التي ستحدد الاتجاه. وتبقى المهمة التاريخية هي تحويل الانتفاضة العفوية إلى صراع طبقي واع ومنظم، يصهر الشبيبة والعمال تحت قيادة ثورية وفي أفق ثوري حقيقي.

مقتطفات من قراءات حول الانتفاضة الطلابية في صحافة شيوعية، بتصرف

كلمة موقع شبيبة النهج الديمقراطي العمالي:

أطفال يطالبون أساتذة يجابهون بالرصاص المطاطي:

ديمقراطية البرجوازية الفرنسية في قصر فرساي

قراءة في انتفاضة التلاميذ والطلبة بفرنسا

تعيش فرنسا منذ الثامن عشر من شتبر 2026، أوسع انتفاضة تلاميذية منذ سنة 2005. وانطلقت شرارة هذه الانتفاضة من ثانوية سانت-إكزوبيري بمدينة كريتي، حين أضرب الأساتذة على المناصب الشاغرة فقرر التلاميذ إغلاق الأبواب، ثم انتشرت عبر «تيك توك» و«سناب شات» في الضواحي الشعبية لمنطقة باريس الكبرى دعوات للتظاهر والاحتجاج، لتعم البلاد من 28 شتبر مظاهرات واسعة بلغت ذروتها يوم فاتح أكتوبر حين تظاهرت 1027 ثانوية وأغلقت 222 منها بحسب أرقام وزارة الداخلية الفرنسية نفسها، وأضربت ثلاثون جامعة. وعضو الانصات لمطالب المحتجين من أطفال وطلاب وشغيلة تعليمية، جاء رد الدولة الفرنسية على شكل أعنف حملة اعتقالات في حق القاصرين يعرفها تاريخ الحركات الاجتماعية الفرنسية.

تصريف أزمة البرجوازية الفرنسية على حساب المدرسة العمومية: الأموال للشركات والهرافات للثانويات

تتمثل مطالب الحركة الحالية في مطالب مادية بسيطة: أستاذ في كل قسم، أقسام بأقل من 40 تلميذا، حجرات درس لائقة، توقيت إنساني، وإلغاء نظام الانتقاء «باركورسوب»، ووقف التفتيش في الميزانية. وتأتي هذه المطالب لتعبر عن تفاقم وضعية اجتماعية واقتصادية للطبقات الشعبية بفرنسا بسبب الأزمة التي لم يتعاقر منها النظام الرأسمالي العالمي منذ 2007 ونتيجة عقود من التدهور الذي شهدته المدرسة والخدمات العمومية بفعل التوجهات النيولبرالية للدولة، إذ تبين المعطيات أن 53% من المؤسسات ينقصها أستاذ واحد على الأقل، ونقص وتيرة التوظيف، إذ يظل أكثر من 446 منصبا شاغرا في مباراة التدريس، ونقص التأطير البيداغوجي (أكثر من 10% من ساعات الدرس في الثانوي لا تقدم أصلا) بالإضافة للاحتفاظ داخل الأقسام الذي انتقل من 32 إلى 40 تلميذا في بعض الأقسام، وغياب أبسط التجهيزات في قاعات الدرس، كل هذا في الوقت الذي تعمل الحكومة على حذف المناصب وتجميد الأجور للسنة الرابعة في مشروع ميزانية 2027.

وتعكس هذه المعطيات واقع دولة مأزومة غارقة في ديونها تحاول تحميل أعباء أزمة النظام الرأسمالي للطبقات الشعبية وأبنائها. ويظهر الطابع الطبقي بوضوح في مشروع ميزانية 2027: خطة «تقويم» بنحو 54 مليار أورو تثقل كاهل العمال والمتقاعدين وتضرب الخدمات العمومية بالإضافة لتجميد أجور الموظفين، وبالمقابل تقدم هدايا بالملايير للشركات الكبرى على شكل تخفيضات ضريبية وتقديم إعانات عمومية للشركات بقر 211 مليار أورو، كما تشير التقارير إلى أن الدولة تتغاضى على ويقدر التهرب الضريبي بنحو 80 مليار. للدولة مال للشركات، ولا مال للثانويات والجامعات.

أما «باركورسوب» فهو في جوهره آلة للانتقاء الطبقي وإعادة إنتاج علاقات السيطرة، إذ تعبر عن ذلك بشكل فاضح أرقام هذا الموسم الذي وجد فيه 126652 تلميذا مترشحا بلا أي عرض جامعي بعد حصولهم على شهادة الباكالوريا بارتفاع 64,5% في ثلاث سنوات. وتصف النقابات هذه المنصة وخوارزمياتها بحق بأنها «أداة انتقاء اجتماعي وعنصري»، لأنها تصفي أبناء الطبقة العاملة وشبيبة الأحياء الشعبية من أصول مهاجرة خارج التعليم العالي وتتركس تحت قناع «التجارية» التراتبات الطبقة والاستعمارية في فرنسا.

الدولة الطبقة بفرنسا تكشف عن وجهها: جهاز القمع في خدمة رأس المال

طالب مجموعة أطفال بتوفير أساتذة لتدريسهم، فردت الدولة بالرصاص المطاطي وقاذفات القنابل والاعتقال الجماعي. إذ أعتقل أكثر من 5000 تلميذ في خمسة أيام، ووضع نحو 2000 في الحجز، 90% منهم قاصرون. كما أصيب العديد من الأطفال بإصابات بليغة: إيدن، 14 سنة، هشم فكه يرمية قاذفة من مسافة متر (فيديو سان-وان-لومون)، وفقد مائل، 16 سنة، عينه (فيديو تور)؛ كما عنت تلميذة في 14 من عمرها بشكل وحشي (فيديو النسون)؛ وفي لنس بترت يد تلميذ في 15 من عمره بانفجار قنبلة (فرانس إنفو). وقد وصف عالم الاجتماع سيباستيان روشي هذا القمع الهجمي بأنه «طريقة للتخويف من أجل الردع»، وأنه لم يسجل في بلد آخر في أوروبا أن أطلق الرصاص المطاطي على التلاميذ. وتأتي هذه الأحداث في سياق دولي وإقليمي يتميز

أكبر قدر من القوى الشعبية. وتجدر الإشارة بهذا الخصوص لتجربة السترات الصفراء الرائدة على مستوى التعبئة العمالية والاحتجاجات المتواصلة والصمود في وجه القمع الأهمج الذي لاقته هذه الحركة حيث، على سبيل المثال، فقد حوالي 20 مشاركا فيها عيونهم بسبب قصفهم المتعمد والمجاني من طرف الشرطة. وتعتبر تجربة السترات الصفراء مهمة اليوم لفهم التحديات التي تواجه الحراك التلاميذي الطلابي الشعبي، فالاتحاد النقابي التلاميذي (USL) ائتلاف من ثماني نقابات صغيرة والاتحاد الطلابي (UE) يمتلك خبرة سياسية أكبر — لكنه لا يتجاوز عمره السنتين وبلا تجذر جماهيري. وفي هذا السياق تأتي دعوة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل لخصوص يوم وطني احتجاجي كمبادرة مهمة لتركيز الاحتجاجات وتجميع كافة القوى الشعبية في مبادرة نضالية واحدة أعطت زخما شعبيا كبيرا للاحتجاجات التلاميذية والطلابية. كذلك في غياب تنظيم سياس مبادر، تظل الحركة العفوية للجماهير، متروكة لذاتها، في حدود نضالات مجزأة ووعي مطلبية-نقابي يمكن الائتلاف عليه بالمناورات والتنازلات البسيطة، التي يمكن بسهولة التراجع عنها، والقمع الهجمي. وهنا تأتي الحاجة لتنظيم سياسي يعمم النضالات ويوحد المطالب والمبادرات ويمنحها أفقا سياسيا.

- أجهزة الإعلام الفرنسي في خدمة الدعاية الأيديولوجية والتضليل البرجوازي: تليفك «اليد الأجنبية» و«اليسار المتطرف»

سارعت أجهزة صناعة الرأي والدعاية الرسمية في فرنسا إلى ترويج رواية الحكومة الجاهزة: «الاحتجاجات مناورة نظمها فرنسا الأبية واثنائها من اليسار المتطرف»، وانتهمت الأطفال والشباب المطالبين بطروف تدريس أفضل بممارسة «العنف الحضري». وشنت وسائل الإعلام حربا أيديولوجية لنزع الشرعية عن التحركات ومطالبها: تجريم الحركة، وتضليل الرأي العام، وتبرير القمع. وفي هذا السياق، أحصت جمعية «أكريميد» أن نشرتي القناة الثانية خصصتا 19 دقيقة و26 ثانية للعنف، مقابل دقيقتين و58 ثانية لاتهام «فرنسا الأبية»، ودقيقة و56 ثانية فقط للمطالب، و47 ثانية لتجاوزات الشرطة (أكريميد). هكذا يصنع الجهاز الإعلامي الأيديولوجي القبول بالقمع وتجرم النضال. ورغم أن تواجده اقتصر على التضامن واستنكار القمع، تعرض حزب «فرنسا الأبية» للاستهداف من طرف الحكومة والة الدعاية البرجوازية. فقد طالب وزير الداخلية السابق بجلها، وهو ما رد عليه حتى الحزب الشيوعي بأن «حظر الأحزاب رمز الديكتاتوريات».

وبالمقابل بنظر اليسار الإصلاحي لهذه التحركات وفق التقويم الانتخابي البرلماني، إذ يكفي بإدانة العنف وتجديد المطالبة باحترام المتظاهرين دون اتخاذ مبادرات سياسية بهذا الخصوص، ويكتفي الخضر والاشتراكيون الديمقراطيون بانتظار فرص تصريف طاقة الانتفاضة في صندوق اقتراع 2027 بدلا من المبادرة لعكس موازين القوى وبناء سلطة شعبية قادرة على تحقيق المطالب. وقد أثبتت تجربة 2023 حول التقاعد كيف يفضي الطريق البرلماني إلى تثبيط هذه الحركات.

- البعد الأممي ودروس الشبيبة المغربية.

ينبغي للحركة الجماهيرية المغربية بكافة منظماتها وأشكالها الوقوف إلى جانب تلاميذ فرنسا وطلبتها وعمالها؛ فعدهم وعدونا هو هذا النظام الرأسمالي المنهالك. ونعيش في المغرب تخريبا كاملا للتعليم العمومي على كافة المستويات نتيجة السياسات النيولبرالية الممالة من صندوق النقد والبنك الدوليين؛ والترسانة القانونية التي تنظمها: القانون الإطار 51.17 و«الرؤية الاستراتيجية 2016-2030» اللذان يمعنان في خصوصية التعليم ويكفي العودة للتقارير الأممية والوطنية المتعلقة بمؤشرات جودة التعليم وواقعه للوقوف على حدة الأزمة التي تعيشها المدرسة العمومية المغربية. بالإضافة إلى ذلك، من المهم توسيع التضامن الشعبي المغربي مع الجماهير المنتفضة في فرنسا وتعميق أواصر التضامن الأممي وإسماع صوت النضالات الشعبية في المغرب كذلك من أجل حراك تضامن عالمي ضد قمع التحركات التلاميذية والطلابية في بلدنا مثل نضالات للاتحاد الوطني لطلبة المغرب والحركة الطلابية، وجبل زد وحراك الريف وجرادة ومقاطعة 2018 التي سحقته من طرف المخزن، فالمدسة جبهة من جبهات الصراع الطبقي ضد الهجوم النيولبرالي محليا ودوليا.

وفي الأخير تؤكد الانتفاضة الفرنسية أن الرأسمالية في أزمتها البنوية لا تملك أن تقدم للشبيبة سوى التفتيش والانتقاء والهراوة. ويظل تهشيم فك طفل في الرابعة عشرة من العمر أمام وسائل الإعلام دليلا على الوجه الحقيقي للدولة البرجوازية «الديمقراطية» حين يمس نظامها الطبقي. وتبقى المهمة التاريخية هي تحويل الانتفاضة العفوية إلى صراع طبقي واع ومنظم، يصهر الشبيبة والعمال تحت قيادة ثورية وفي أفق اشتراكي أممي. تحيا انتفاضة شبيبة فرنسا، وتحيا الأممية البروليتارية.

كلمة موقع شبيبة النهج الديمقراطي.

بنزوع الإمبريالية العالمي نحو الإبادة والحروب في ضرب للقوانين والتشريعات الدولية التي وضعتها بنفسها، كما تتميز بانفصاح نفاق وازدواجية الديمقراطية الغربية ومن ضمنها فرنسا التي صارت تجنح أكثر لمغازلة الفاشية وتبرير الإبادة والحروب. ورغم أن التقارير الرسمية ووسائل التواصل الكبرى تصور هذا القمع ك «تجاوزات فردية للأجهزة الأمنية»، إلا أن خريطة التدخلات القمعية وطبيعتها تحمل طابعا عنصريا وطبقيا في جوهرها. فحين يتعلق الأمر باحتجاجات اجتماعية واقتصادية شعبية، يصدر الأمر بضرب الحريات الأساسية واستهداف المحتجين في ساعات، وبشطط ممنهج في استعمال القوة — بينما لا تتحرك أجهزة الدولة المسؤولة عن توفير العدد الكافي من الأساتذة، أو حجرات الدرس، وغيرها من المصالح التي يفترض أن تلبى حاجيات التلاميذ والطلاب. بل على العكس من ذلك، تتحرك ترسانة قمعية أخرى تهدف لقمع القانوني وتشريع تجريم الاحتجاج مثل دورية وزارة العدل الفرنسية التي طالبت بالتعامل ب«أقصى الحزم» مع احتجاجات التلاميذ، وحملت الأبناء المسؤولية المدنية، بالإضافة لتقديم قانون «المخرب يؤدي» الذي يضرب الحق في التجمع السلمي ويحمل كل من وجد في تجمع مسؤولية مدنية جماعية تصل إلى 10 آلاف أورو دون إثبات مشاركته الشخصية. وتعمل الأجهزة طبقية الأخرى على تحميل الأباء الكلفة المالية لقمع الاحتجاجات تصل حد استيفاء الغرامات من التعويضات الاجتماعية. إنها الدولة البرجوازية تشرع لحماية مصالح الشركات الكبرى وتجرم حق الاحتجاج وتحرك كل أجهزتها في سبيل ذلك.

وبالإضافة لذلك، تعكس خريطة القمع بعدا عنصريا بنويا في الدولة الفرنسية: استهدفت معظم حملات القمع البوليسي الأحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية من أصول مهاجرة (سان-دونني، فال-دوان)، حتى إن المذكرة الاستخباراتية التي بنت عليها الحكومة روايتها لم تغط سوى إقليم «93» الذي تعيش فيه نسبة كبيرة من الكادحين المهاجرين. وتبين التقارير الحقوقية وحتى خريطة التدخلات البوليسية أن الشريحة الأكثر عرضة للتدخلات القمعية هي الأحياء الشعبية في الضواحي ذات الكثافة السكانية من الأصل المهاجر، وهي الفئة الأكثر عرضة لعنف الدولة وأول من يتلقاه. وقد وثقت منظمة العفو الدولية هذا النمط من العنف الطبقي بوصفه «مؤشرا من مؤشرات الانزلاق السلطوي».

عفوية الانتفاضة وحدودها: في جدل العفوية والتنظيم

بدأت الحركة على شكل احتجاج عفوي مستقل ثم اتخذت زخما شعبيا بفعل انخراط النقابات. فقد ولدت الاحتجاجات التلاميذية الأولى خارج الأحزاب والنقابات، في ثانوية واحدة، وانتشرت تحركاتها عبر مقاطع «تيك توك» — أشهرها حوار قناة «بوسكا-بي» مع ثمانية تلاميذ من كريتي الذي شوهه 1,5 مليون مرة (ألفيديو الذي فجر الحركة). وقد تحولت هذه الحركة العفوية إلى تعبئة واسعة وزخم جماهيري كبير بفضل استعمال وسائل التواصل الاجتماعي كتكتوك وسناب شات التي أوجت انخراط النقابات التلاميذية والطلابية ثم دعوة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل للاحتجاج الوطني التي شكلت نقطة تكثيف وتوحيد وتجدير لهذه النضالات المجزأة.

وتجدر الإشارة إلى أن الاحتجاجات العفوية غير قادرة على نقل مستوى المطالب والضغط إلى مرحلة تهدد أركان الدولة وتعتل مصالح الرأسمال دون وجود تنظيم قادر على المبادرة بخطوات تمكن من تجميع أكبر سند شعبي لهذه المطالب وتلف عليها

المرأة الفلسطينية من الحضور إلى صناعة القرار

لم تعد المرأة الفلسطينية تقف على هامش المشهد السياسي ولا تقبل أن يختزل حضورها في رقم يستدعى خلال المناسبات الانتخابية ثم يعاد إلى الصفوف الخلفية بعد انتهاء صناديق الاقتراع، فهي التي حملت البندقية في مراحل مختلفة ورفعت صوتها في المظاهرات وأسست المؤسسات وخاضت غمار العمل الوطني وأسرت في سجون الاحتلال ودفعت أثماناً باهظة جراء الاحتلال والحرب والنزوح والفقد كما حملت على عاتقها مسؤولية الأسرة وعلمت أبناءها معنى الوطن والانتماء. وبين كل هذه المحطات ظلت المرأة الفلسطينية حاضرة في تفاصيل الصمود والمواجهة لتصل اليوم إلى سؤال أكثر إلحاحاً متى يتحول هذا الحضور المتجذر في المجتمع إلى قوة سياسية مؤثرة وشريكة حقيقية في صناعة القرار؟

بقلم / آمنة الدبش (*)

• مشاركة المرأة

مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2026 يعود ملف المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية إلى واجهة المشهد باعتبار أنه أحد الاختبارات المهمة لمدى جدية العملية الديمقراطية وقدرة النظام السياسي الفلسطيني على تمثيل المجتمع بكل مكوناته ومنح المرأة موقعاً يتناسب مع دورها وحضورها الوطني والمجتمعي.

فالانتخابات لا تختزل في يوم تفتح فيه صناديق الاقتراع ولا تنتهي بإعلان النتائج وإنما تمثل محطة لإعادة تشكيل المشهد السياسي وتحديد طبيعة القوى والبرامج التي ستتولى التعبير عن مصالح المواطنين وهمومهم وتطلعاتهم ومن هنا فإن حضور المرأة في هذه الانتخابات لا ينبغي أن يقاس فقط بعدد المرشحات أو المقاعد التي تحصل عليها بل بمدى قدرتها على الوصول إلى مواقع مؤثرة والمشاركة الفعلية في صياغة التشريعات والسياسات والقرارات فمشاركة المرأة ليست تفصيلاً انتخابياً بل مؤشر حقيقي على نضج الديمقراطية وشمولها وعدالة التمثيل السياسي.

• شريكة في القرار

أثبتت المرأة الفلسطينية على امتداد عقود طويلة أنها شريك أصيل في النضال الوطني وقادرة على تحمل المسؤولية السياسية والمجتمعية ولم تكن يوماً بعيدة عن ساحات الفعل والتأثير، فقد تقدمت الصفوف خلال الانتفاضات وانخرطت في المؤسسات الشعبية والنقابية والمجتمعية وحضرت في ميادين التعليم والصحة والإغاثة والعمل الوطني وأسهمت في حماية النسيج الاجتماعي وتعزيز صمود المجتمع في أصعب الظروف. وخلال حرب الإبادة الجماعية على غزة تجلّى دورها بصورة أكثر وضوحاً إذ تحملت المرأة أعباء إنسانية واجتماعية واقتصادية قاسية ووقفت في مواجهة النزوح والفقد والدمار وحافظت على تماسك الأسرة والمجتمع لتؤكد مرة أخرى أن دورها لا يقتصر على الصمود في مواجهة الأزمات بل يمتد إلى المشاركة في صياغة الأولويات

الشراكة الفعلية

شراكة المرأة لا يجب أن تقيد في عدد المقاعد التي تحصل عليها بل في طبيعة القضايا التي تحملها إلى البرلمان الحريات، العدالة الاجتماعية، حماية الأسرة، تمكين الشباب، مكافحة الفقر والبطالة، إعادة الإعمار، حقوق النازحين، والتعليم والصحة، وقبل كل ذلك مستقبل القضية الفلسطينية ومشروعها الوطني. كما أن المرأة نفسها مطالبة بكسر الصورة النمطية التي تحصر دورها في النشاط الاجتماعي والمجتمعي والتقدم بثقة نحو مواقع القيادة السياسية والنقابية والمجتمعية، فالمطلوب ليس حضوراً نسائياً في الصورة بل حضوراً قادراً على التأثير في مضمون القرار.

• العلاقة بين المرأة والسياسة

الانتخابات التشريعية المقبلة قد تشكل فرصة حقيقية لإعادة تعريف العلاقة بين المرأة والسياسة ليس من زاوية حجم حضورها في القوائم الانتخابية فحسب وإنما من خلال طبيعة الدور الذي ستؤديته داخل مؤسسات صنع القرار فالاختيار الحقيقي لا يكمن فقط في عدد النساء اللواتي ستضمهن القوائم ولا في عدد من سيصلن إلى المجلس التشريعي



بل في السؤال الأهم ماذا سيحدث بعد الوصول؟

هل ستكون المرأة شريكاً فعلياً في صناعة القرار أم سيبقى حضورها محصوراً في حدود التمثيل؟

هل ستشارك في صياغة السياسات العامة وتحديد الأولويات الوطنية أم ستقتصر مشاركتها على التصويت على قرارات جرى إعدادها مسبقاً؟

وهل ستقاس كفاءتها بما تمتلكه من قدرة وخبرة ورؤية أم ستظل أسيرة اعتبارات تتجاوز الكفاءة والبرنامج السياسي؟

فالمرأة الفلسطينية لم تكن يوماً بعيدة عن المسؤولية الوطنية والاجتماعية وقد أثبتت حضورها عبر محطات التاريخ الفلسطيني المختلفة وقدرتها على تحمل المسؤولية والمشاركة في مواجهة الأزمات والتحديات سواء داخل الأسرة والمجتمع أو في ميادين العمل الوطني والعلم.

لقد أن الأوان أن ينتهي زمن المرأة التي تطالب أصواتها في الانتخابات ويبدأ زمن المرأة التي يسمع صوتها في القرار.

فالمرأة الفلسطينية لم تعد تريد أن تكون جزءاً من المشهد السياسي بل جزءاً من صناعة المشهد.

ومن هنا يبدأ التغيير من امرأة حاضرة في الوطن إلى امرأة حاضرة في القرار.

(*) صحفية من قطاع غزة

«ثقافة شعبية جامعة موازية»:

راهنية الشعار داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب

آية. خ (*)

ليس شعار «ثقافة شعبية جامعة موازية» مجرد تعبير ثقافي معزول عن الصراع الاجتماعي، بل يحمل في عمقه مشروعاً للتحرر الفكري والسياسي، يروم بناء وعي جماعي نقدي في مواجهة الثقافة السائدة التي تعيد إنتاج علاقات الهيمنة الطبقية، وتكرس الخضوع لمنطق السوق والفرادانية والتنافس. ومن هذا المنطلق، يطرح الشعار سؤالاً جوهرياً حول مدى قدرة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، باعتباره إطاراً تاريخياً للحركة الطلابية المغربية، على استعادة دوره في بناء ثقافة بديلة مرتبطة بقضايا

سلعة، والطلاب باعتباره مشروعاً فردياً للاندماج في سوق الشغل، يصبح بناء ثقافة جماعية بديلة فعلاً مقاوماً لمنطق تحويل المعرفة إلى امتياز طبقي. لكن ما مدى تناغم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب اليوم مع هذا الأفق؟

إن الإجابة تقتضي التمييز بين الرصيد التاريخي للإطار، بما يحمله من تراكبات نضالية وفكرية، وبين واقعه التنظيمي والميداني الراهن، الذي لا يمكن تقييمه بالشعارات وحدها. فاستعادة الدور الطبيعي للحركة الطلابية تقتضي تجديد أدواتها الفكرية والتنظيمية، وتجاوز النزعات التي قد تحصر العمل الطلابي في المطالب الفئوية

غير مباشرة، تصوراً للمجتمع ومصالح القوى الاجتماعية التي يخدمها. لذلك، فإن بناء ثقافة شعبية جامعة يقتضي تنظيم حلقات التثقيف الماركسي، وتشجيع القراءة والنقاش النقدي، وإحياء الذاكرة النضالية للحركة الطلابية، وإنتاج الأدب والفن والمسرح الملتزم، إلى جانب الانخراط في المعارك الاجتماعية الميدانية. كما يقتضي احترام التعدد الفكري داخل الإطار الطلابي، وتطوير الوحدة على أساس الحوار والعمل المشترك، لا على أساس الإقصاء أو فرض الوصاية الأيديولوجية. إن التناغم بين الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وهذا الشعار لا

إن الثقافة الشعبية الجامعة لا تعني مجرد تجميع أنشطة فنية أو تنظيم ندوات فكرية داخل الجامعة، وإنما تعني تأسيس فضاء جماعي لإنتاج المعرفة والوعي، يربط بين النضال الطلابي وقضايا الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وسائر الكادحين. إنها ثقافة تنطلق من واقع الاستغلال والتفاوت الطبقي، وتعمل على تفكيك آلياته الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، وتمنح الفئات الشعبية أدوات فهم واقعها والمساهمة في تغييره.

الجماهير الشعبية وآفاق التغيير المجتمعي. إن الثقافة الشعبية الجامعة لا تعني مجرد تجميع أنشطة فنية أو تنظيم ندوات فكرية داخل الجامعة، وإنما تعني تأسيس فضاء جماعي لإنتاج المعرفة والوعي، يربط بين النضال الطلابي وقضايا الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وسائر الكادحين. إنها ثقافة تنطلق من واقع الاستغلال والتفاوت الطبقي، وتعمل على تفكيك آلياته الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، وتمنح الفئات الشعبية أدوات فهم واقعها والمساهمة في تغييره.

أما صفة «الموازية»، فلا ينبغي اختزالها في إنشاء مؤسسات ثقافية خارج المؤسسات الرسمية، بل تتجاوز ذلك إلى بناء منظومة من القيم والمعارف والممارسات المناقضة للثقافة المهيمنة. فحين تقدم السياسات النيوليبرالية التعليم باعتباره

المعزولة، أو تجعل الصراع الأيديولوجي الداخلي بديلاً عن بناء المبادرات الجماهيرية المشتركة.

كما أن الثقافة الشعبية الجامعة لا يمكن أن تتأسس في ظل انفصال الجامعة عن محيطها الاجتماعي. فما معنى ثقافة طلابية بديلة إذا لم تتفاعل مع معاناة العمال والزراعيين، ومعاناة عاملات وعمال الكابلاج، ومعارك الشغيلة من أجل الأجر والكرامة والاستقرار المهني، ومع نضالات الجماهير من أجل الصحة والتعليم والسكن اللائق؟ إن ربط الجامعة بهذه القضايا يجعل المعرفة أداة للتحرر، ويحول الطالب من متلق للمعرفة إلى فاعل في إنتاجها وتوظيفها اجتماعياً.

ومن منظور ماركسي لينيني، لا تنفصل الثقافة عن الصراع الطبقي؛ فكل مشروع ثقافي يحمل، بصورة مباشرة أو

يُقاس بمدى ترديده، بل بقدرته على تحويله إلى ممارسة يومية وتنظيم جماعي منتج للوعي والمبادرة. ولا يمكن إصدار حكم شامل على واقع الاتحاد اليوم دون معطيات ميدانية عن أنشطته، وأوضاع هياكله، ومدى ارتباطها بالطلبة وبالحركات الاجتماعية.

في المحصلة، يظل شعار «ثقافة شعبية جامعة موازية» أفقاً مفتوحاً أمام الحركة الطلابية المغربية، لكنه يطرح عليها مسؤولية تاريخية: أن تجعل من الجامعة فضاءً لإنتاج المعرفة النقدية، ومن الثقافة وسيلة لتوحيد النضالات، ومن الطالب جزءاً فاعلاً في مشروع تحرر شعبي أوسع. فالثقافة البديلة لا تبنى بالشعارات وحدها، بل بالممارسة والتنظيم والارتباط العضوي بقضايا الجماهير الكادحة.

(*) طالبة.

حول «الفيتيشية السياسية»



نورالدين موعابيد

الإنسان حيوان راغب، نحو ما ردد أكثر من فيلسوف، ورغباته متعددة الأطياف، إلا أن أخطر تداعياتها، تداعي الرغبة في الكمال، على الرغم من استحالة ذلك استحالة كلية، فترى الراغب، وقد فتته تتبع مساقط غيث الآخر، وكلئه، معبئاً

ما أوتي من آليات إرضاء هذا الآخر، متوهماً أن إثبات ذاته مرتتهن بالاعتراف المرتقب من قبل المجتمع ابتغاء تجاوز الديستوبيا إلى أليوتوبيا. وربما يشفع له قول Nietzsche: «نحتاج إلى قليل من الوهم». وأقدر أن الرغبة في الكمال تكون أحياناً محفوفة بعبادة أصنام أخرى غير تلك التي عبدها إنسان ما قبل التاريخ. وهذا المعبود الجديد هو مقدمة التماهي إن افتقر العابد إلى تخوم يستعيد بها علبته السوداء: شخصيته. ولا يبدو أن الفيتيشية السياسية ظاهرة طارئة، إذ قاربته أقلام معينة، منها ما كتبه د. عبد الجليل الطاهر في مؤلفه: «أصنام المجتمع، بحث في التحيز والتعصب والنفاق الاجتماعي». (بيروت، ط1، السنة: 2016).

يقصد د. الطاهر بالأصنام إلى «شيوع بعض من الأوهام، والأساطير، والفكر المغلوطة التي لا تخضع للبحث العلمي ولا للمنطق، يتعصب لها الإنسان ويتحيز، فتؤثر في وجوه حياته الفكرية كلها، فتقيد عقله وتحدده وتقرر علاقته وصلاته..» (ص: 11 بتصرف). إلى حد أن التابعين يتحولون إلى سدنة (ألهة كاذبة)، مسلوبي الإرادة. ويستنتج الدكتور المذكور أن الأفراد هم الذين يخلقون أصنامهم ثم يحيطونها بالأساطير والخرافات والأوهام، وهم الذين يصفون عليها معاني القدسية والسيطرة.. (نفسه، ص: 25/26).. أما القوة الإقتراحية التي انتهى إليها فهي أنه لا سبيل يُوصل إلى مجتمع سوي، سليم، سوى سبيل «الحرية الفكرية، والمناقشة، والجدل، والتناقض، حتى لا يكون الأفراد عبيد أفكار، وأوهام وأصنام، لا تخضع للبحث العلمي، ولا للمنطق..» (نفسه، ص: 181 بتصرف).

*ما العمل؟ أشار النص السابق إلى اشتراطات واقتضاءات لا مناص من توفرها إن نحن اقتنعنا بأن تحطيم الأصنام من أوجب واجبات الانعتاق، ويمكن أن نضيف جدوى «تنسيب المعرفة»، واعتماد المرونة والانفتاح على آفاق تدبير «الحق في الاختلاف»، انفتاحاً ناقداً، مُسائلاً.. بل إنه لا يضيرنا الاستئناس بما قاله Albert Einstein مفضلاً الخيال على المعرفة. وبقوله Kant: «كن حائزاً شهامة فهمك الخاص».

مروان الأحمر:

إن التحدي المركزي يتمثل في الربط بين الدفاع عن المطالب اليومية للطلبة ومواجهة السياسات التي تستهدف مستقبل الجامعة العمومية

ضيف هذا العدد، هو الرفيق مروان الأحمر، مناضل بالاتحاد الوطني لطلبة المغرب وفصيل الطلبة القاعديين التقدميين - موقع القنيطرة، وأحد الطلبة الـ 22 الذين صدرت في حقهم قرارات الطرد من جامعة ابن طفيل، على خلفية انخراطهم في المعركة الطلابية داخل الجامعة ضد القانون التخيبي 59.24، ودفاعا عن مجانية التعليم العالي، والمكتسبات التاريخية للحركة الطلابية.

الدفاع عن ديمقراطية التعليم وجعله في متناول أبناء الشعب.

أما بخصوص تطورات الملف، فقد انتقل النضال من مواجهة قرارات الطرد داخل الموقع الجامعي إلى توسيع المعركة عبر الاعتصام أمام وزارة التعليم العالي، والمطالبة بفتح حوار جاد ومسؤول، وإلغاء قرارات الطرد وإعادة الطلبة المعنيين إلى مقاعد الدراسة. وقد زاد الحرمان من الامتحانات وما رافق الملف من تضحيات من خطورة الوضع، دون أن يدفع ذلك المناضلين والمناضلات إلى التخلي عن مطالبهم.

ورغم شروط القمع والتضييق، استطاعت المعركة أن تكسر جزء من العزلة المفروضة عليها، بفضل أشكال التضامن السياسي والميداني التي عبرت عنها أطراف من الحركة الطلابية، وقوى سياسية وحقوقية ونقابية ديمقراطية وتقدمية، إلى جانب لجان الدعم والتضامن. وتكتسي هذه المبادرات أهمية خاصة لأنها تؤكد أن استهداف الطلبة والمناضلين ليس شأنا محليا يخص جامعة بعينها، بل قضية ترتبط بالحق في التنظيم والتعبير وبمستقبل الجامعة العمومية.

ونعتبر أن هذه التراكمات تمثل رصيда ينبغي الحفاظ عليه وتطويره، مع استخلاص الدروس من الاختلالات والهفوات التي قد تكون رافقت التجربة. فالمعركة ليست معركة الحركة الطلابية وحدها، بل هي جزء من معركة مجتمعية أوسع تخوضها القوى الحية من أجل إنقاذ الجامعة العمومية والدفاع عن الحق في تعليم ديمقراطي وشعبي. وقد أثبتت الحركة الطلابية، تاريخيا، أنها ليست مجرد طرف يطالب بتحسين شروط الدراسة، بل قوة سياسية واجتماعية تساهم في دق ناقوس الخطر، وفي تحريك النقاش حول القضايا المصرية للمجتمع.

وبالنسبة إلينا، فإن استمرار المعركة إلى حين إنصاف الطلبة المطرودين وإلغاء القرارات المتخذة في حقهم يظل جزء من الدفاع عن مشروعية الفعل الوطني وعن حق الطلبة في التنظيم والنضال.

لقد تم تفكيك هياكل أوطم كمنظمة لكل الطلاب في الثمانينات بسبب الحضر العملي، وأصبحت الحركة الطلابية مشتتة بين مواقع جامعية وفصائل وأرضيات متفاوتة أو متباعدة في تصورها لحاضر ومستقبل منظمة أوطم والحركة



لعرفت جامعة ابن طفيل بالقنيطرة خلال السنة الماضية طردا تعسفيا لمجموعة من الطلبة الأوطميين بسبب نشاطهم النقابي الطلابي في إطار أوطم، أين وصل هذا الملف وكيف تقيمون دور الحركة الطلابية وحملات التضامن في باقي المواقع الجامعية ومن طرف القوى السياسية والحقوقية والنقابية ولجان التضامن.

إن ملف الطلبة المطرودين بجامعة ابن طفيل يكشف بوضوح التناقض بين الخطاب الرسمي حول الإصلاح الجامعي وبين واقع التضييق على الحريات داخل الجامعة. فاستهداف 22 طالبا وطالبة بقرارات الطرد، على خلفية نشاطهم النقابي الطلابي، لا يمكن اختزاله في قرار إداري معزول، بل ينبغي فهمه ضمن صيرورة تاريخية من التضييق على الحركة الطلابية ومحاولات إضعاف إطارها المناضلي، أوطم، بسبب هويتها الديمقراطية والتقدمية والكفاحية، وتاريخها في

يضمن الحق في المعرفة لأبناء الشعب، ويجعل الجامعة فضاء للعلم والنقاش الحر والتعبير والتنظيم.

وفي جامعة ابن طفيل، يطرح ملف الطلبة المطرودين نفسه في قلب هذه المعركة. فقرارات الطرد الجماعي، وما صاحبها من اعتقالات ومتابعات قضائية ومنع للأنشطة، تمثل في قراءتنا، امتدادا لسياسة الحظر العملي المفروض على أوطم والتضييق على العمل النقابي والسياسي داخل الجامعة. والغاية من ذلك هي إضعاف الحركة الطلابية وإطارها التاريخي، وتهئية الشروط الملائمة لتمرير المخططات التخريبية دون مقاومة طلابية منظمة.

وعليه، فإن التحدي المركزي يتمثل في الربط بين الدفاع عن المطالب اليومية للطلبة ومواجهة السياسات التي تستهدف مستقبل الجامعة العمومية، بما يقتضي بناء فعل طلابي جماهيري وموحد، قادر على تحويل الوعي بهذه المخاطر إلى قوة نضالية منظمة.

هل يمكنك تقديم نفسك لقراء جريدة النهج الديمقراطي؟

أنا طالب بسلك الماستر، السنة الثانية، بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة ابن طفيل بالقنيطرة، ومناضل في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بموقع القنيطرة، ضمن فصيل الطلبة القاعديين التقدميين. كما أنني واحد من بين 22 طالبا وطالبة الذين استهدفتهم قرارات الطرد القمعية خلال الموسم الجامعي الماضي، على خلفية المعركة النضالية التي عرفها الموقع، وأواجه أيضا متابعة قضائية مرتبطة بالسياق نفسه.

وأعتبر أن ما نتعرض له اليوم لا يمكن فصله عن السياق التاريخي للصراع حول الجامعة العمومية، وعن المعركة المستمرة من أجل حرية العمل النقابي والسياسي داخل الجامعة، وصيانة المكتسبات التاريخية للحركة الطلابية، وانتزاع المشروعية العملية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

ل تعيش الحركة الطلابية على وقع الدخول الجامعي للموسم -2026-2027، وهي تعرف تحديات كبيرة متعلقة بالسياسات اللاشعبية المتصاعدة في ميدان التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، فما هي هذه التحديات من وجهة نظرك؟

لتواجه الحركة الطلابية تحديات متشابهة، في مقدمتها التصدي للقانون التخيبي 59.24، بما يحمله من توجهات تستهدف، في تقديرنا، ضرب مجانية التعليم العالي، وتقويض استقلالية الجامعة وديمقراطيتها، من خلال آليات من قبيل رسوم التسجيل، وما يسمى بالتوقيات الميسر، ومجلس الأمناء. وهي إجراءات لا يمكن النظر إليها باعتبارها مجرد تعديلات تقنية أو إدارية، بل ينبغي وضعها في سياق السياسات الرسمية المتواصلة لإعادة تشكيل الجامعة العمومية وفق منطق السوق، وتحميل الطلبة وأسرهم كلفة التراجع عن الالتزامات الاجتماعية للدولة.

وإلى جانب ذلك، تبرز مهمة انتزاع المكتسبات التاريخية للحركة الطلابية وتحسينها، سواء تعلق الأمر بالمكتسبات المادية والبيداغوجية أو بالحريات الديمقراطية داخل الجامعة. فالمعركة ليست دفاعا عن أوضاع جامعية قائمة فحسب، بل هي أيضا معركة من أجل تعليم عمومي ديمقراطي وشعبي،

حدث الأسبوع

التحالف الحكومي الهجين: جدلية التناقضات السياسية ووحدة المصالح الطبقية

المصطفى خياطي

مرة أخرى تنهافت مكونات مما كان يطلق عليه "الكتلة الديمقراطية"، وتحديدًا حزب الاستقلال: وما تبقى من الاتحاد الاشتراكي التقدم والاشتراكية، إلى تقديم الخدمات لإنقاذ المشهد الذي كُلفت بتدبيره هذه المرة امرأة سليمة دار المخزن.

إن قراءة في التحالف الحكومي المغربي المزمع تقديمه للمتبعين والرأي العام، من زاوية رؤيا جدلية نقدية، تقتضي تجاوز الخطاب الرسمي الذي يقدم المشهد السياسي المغربي على أنه مستقر واعتبار التشكيلة الحكومية على أنها صيغة للتوافق السياسي ومن هنا، ومرة أخرى، الترويج لأكزوبة الاستقرار السياسي والمؤسساتي، والمرور نحو مسالة الأسس الطبقية والاقتصادية التي تحكم في تشكيله، والوظائف التي يؤديها في إعادة إنتاج النظام القائم. فالطبيعة الهجينة لهذا التحالف الذي أعلن عنه بين أربعة أحزاب اثنان كانا في حكومة أخنوش: الاستقلال واليوم والآخران: الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية، (كانا معارضان لهما). لا تتجلى فقط في اختلاف المرجعيات الإيديولوجية (المعلنة أو المفترضة)، للأحزاب المشكلة له، بل أساسا في «التناقض» بين خطاباتها الانتخابية وممارساتها الحكومية، وبين الوعود الاجتماعية التي تقدمها للناخبين والسياسات الاقتصادية التي تنفذها في إطار تبعيتها وخدمتها لأجندات التكتل الطبقي الحاكم.

من تناقض المرجعيات إلى وحدة المصالح، حيث يضم التحالف الحكومي أحزابا تختلف في تاريخها السياسي وخطابها الإيديولوجي، وسياسات تأسيسها. وتتنافس فيما بينها انتخابيا، لكنها تلتقي داخل الحكومة حول درجة خدمة مصالح البرجوازية والرأسمال والامبريالية والصهيونية، وحول تدبير السياسات العمومية التصفية في إطار الإملاءات والتوجيهات الاقتصادية والسياسية للنظام القائم. وهنا تبرز المفارقة الجدلية: كيف تتحول أحزاب تتنافس على السلطة الانتخابية إلى شركاء في تدبيرها، رغم التناقضات التي تغلظها برامجها؟ لكن أزمة الأحزاب ترتبط أيضا بحدود الممارسة السياسية نفسها، حيث تتقدم التوافقات الحكومية والتهافت على الحقائق المهمة (البقرة الحلوب)، على التنافس حول البدائل المجتمعية، ويصبح التنافس محصور في: من سيخدم أكثر مصالح الرأسمال والمخزن؟ لذلك فإن تغيير الوجوه أو استبدال حزب بأخر لا يغير من اختيارات دولة المخزن، ما دامت هذه الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية بمنأى عن المسألة الشعبية الفعلية.

لذا لا مناص لتحقيق البديل الجذري الشعبي لتجاوز هذا المسخ الذي أنتجته رقة الدومينو التي تدار في دهايز الداخلية والقصر من أجل ترتيب التحالفات الحكومية. وهذا لا يتحقق بمجرد الدعوة إلى انسجام حزبي شكلي، بل ببناء بديل سياسي طبقي واجتماعي مستقل عن مصالح الرأسمال، يستند إلى تنظيم الطبقة العاملة والكادحين والفلاحين الفقراء، ويوحد تضالهم حول مطالب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسيادة الشعبية على الخيرات والمخدرات وتقرير مصيرهم. فالمعركة الحقيقية ليست بين أحزاب تتنازع المواقع داخل الحكومة، وإنما بين مصالح طبقية متعارضة حول الثروة والسلطة وتقاسم كلفة الأزمات. ومن هنا تبرز ضرورة بناء جبهة شعبية منظمة، قادرة على تحويل الاحتجاجات المتفرقة هنا وهناك، إلى قوة سياسية تاريخية ومادية تفرض تغييرا ملموسا في موازين القوى، وتفتح أفق الانتقال من تدبير الأزمة إلى تغيير شروط إنتاجها.

اختزال تلك التجربة في نتائجها المباشرة وحدها. فالحركة الطلابية لا تؤثر في المجتمع بمعزل عن القوى الاجتماعية والسياسية الأخرى، بل تتحدد قدرتها على إحداث التحول بمدى ارتباطها بقضايا المجتمع وبقدرتها على بناء فعل جماهيري منظم.

لذلك، فإن المطلوب ليس المفاضلة بين الحركات الطلابية، بل دراسة تجاربها في سياقاتها، والاستفادة من أشكال التضامن والمقاطعة والضغط التي راكمتها، مع تطوير أدوات نضال تنسجم مع واقعنا. وتظل الحركة الطلابية المغربية، بتاريخها وتضحياتها ومواقفها، تجربة جذيرة بالدراسة، كما تظل القضية الفلسطينية جزءا أصيلا من هويتها النضالية.

هل من رسالة توجهونها للطلبة بصفة عامة وللطلبة الجدد بصفة خاصة؟

رسالتني إلى الطلبة هي أن الجامعة ليست مجرد فضاء للحصول على شهادة، بل فضاء لاكتساب المعرفة وبناء الوعي والمشاركة في القضايا التي تمس مستقبلنا ومجتمعنا. والحقوق التي يتمتع بها الطلبة اليوم لم تات من فراغ، بل كانت ثمرة نضالات وتضحيات أجيال متعاقبة، ما يفرض مسؤولية الحفاظ عليها وتطويرها.

أما الطلبة الجدد، فادعوهم إلى اكتشاف الجامعة بكل أبعادها، والاهتمام بقضاياهم البيداغوجية والمادية والديمقراطية، والانخراط الواعي في الأشكال الطلابية التي يرونها معبرة عن تطلعاتهم. فالوعي لا يبنى بالشعارات وحدها، بل بالمعرفة والنقاش واحترام الاختلاف والمشاركة الجماعية في الدفاع عن المطالب المشروعة.

وأقول لهم إن الدفاع عن مجانية التعليم وجودته، وعن الحق في التعبير والتنظيم، ليس شأننا يخص فئة محددة، بل هو دفاع عن حق المجتمع بأكمله في المعرفة والكرامة والمستقبل. وإن الحركة الطلابية، مهما واجهت من تضيق وتشنت، تظل قادرة على تجديد نفسها متى استطاعت ربط نضالها اليومي بالأفق الديمقراطي والاجتماعي الذي تنشده.

إن مستقبل الجامعة العمومية مسؤولية جماعية، وصون أوطم وتطوير فعلها الجماهيري يمران عبر مشاركة الطلبة، وتوحيد النضالات، والتمسك بالمبادئ الديمقراطية والتقدمية. ومن موقعنا، سنواصل الدفاع عن الطلبة المطرودين، وعن مشروعية العمل الأوطامي، وعن جامعة عمومية ديمقراطية وشعبية، وعن حركة طلابية موحدة وقادرة على انتزاع حقوقها وصيانة مكتسباتها التاريخية.

سياسي، إنها سيرورة تبني من خلال الكسب النضالي المشترك، والنقد المسؤول، وتجاوز النظرات والحسابات الضيقة. والغاية هي بناء حركة طلابية قادرة على تحصين مكتسباتها، وفرض حضورها باعتبارها قوة منظمة في الدفاع عن الجامعة العمومية.

لقد كان للحركة الطلابية العالمية خاصة في الـ ٢٠٠٠ وأوروبا الغربية دور مهم في الصراع من أجل فضح جرائم الصهيونية الإبادة وتواطئ بعض الجامعات الأمريكية والأوروبية وشراكاتها مع مؤسسات صهيونية، وكان لها تأثير مهم على بعض إدارات الجامعات. في حين فإن الحركة الطلابية في البلدان العربية وفي المغرب رغم بعض التحركات هنا أو هناك لم تكن بنفس الزخم والتأثير في سيرورة مناهضة التطبيع والتصهي، ما هي أسباب ذلك؟

أعتقد أن المقارنة تقتضي أولا استحضار اختلاف السياقات التاريخية والسياسية. فالإتحاد الوطني لطلبة المغرب يعيش وضعاً استثنائياً منذ عقود، في ظل حظر عملي وتضييق مستمرين، رغم استمرار وجوده القانوني. وهذا الواقع يحد من إمكانات التنظيم والتعبئة والتنسيق على المستوى الوطني، ويجعل كل تحرك طلابي مرتبطاً أيضاً بمعركة الدفاع عن الحق في التنظيم والعمل النقابي والسياسي داخل الجامعة.

لكن ذلك لا يعني أن الحركة الطلابية المغربية تقتصر على المواقف أو التقاليد النضالية المناهضة للصهيونية والتطبيع. فأوطم راكم موقفا تاريخيا متقدما من القضية الفلسطينية، واعتبرها قضية وطنية، كما ظل رفض التطبيع، بما فيه التطبيع الأكاديمي، حاضرا في خطاب الحركة الطلابية وتحركاتها، حتى حين يتعلق الأمر بمطالب نقابية أو بيداغوجية يومية.

ومن المهم أيضا ألا تتحول تجارب الجامعات الأمريكية والأوروبية إلى نموذج جاهز نقيس عليه تجاربنا. فالاحتجاجات الطلابية هناك جرت في سياقات سياسية وتنظيمية مختلفة، واستهدفت، ضمن مطالبها، علاقات جامعات بمؤسسات وشركات مرتبطة بالاحتلال. أما في المغرب، فإن شروط التعبئة والتنظيم، وطبيعة العلاقة بين الجامعة والحريات العامة، وواقع التطبيع، كلها عوامل ينبغي أخذها بعين الاعتبار لفهم اختلاف الأشكال والنتائج.

كما أن دراسة الحركة الطلابية تستوجب ربطها بالتحويلات الاجتماعية والسياسية الأوسع، واستحضار محطات مثل انتفاضات الطلبة سنة 1968 بفرنسا، وما رافقها من تحولات ونقاشات، دون

الطلابية. ورغم النضالات المتميزة أحيانا إلا أن تأثيرها السياسي بقي متفاوتا، فكيف يمكن استرجاع وحدة الحركة الطلابية التنظيمية على قاعدة مبادئ أوطم التاريخية واسترجاع جماهيريتها وتحسينها من التشنت والنظرة الضيقة.

ينبغي أولا التأكيد أن تشنت الحركة الطلابية ليس معطى منفصلا عن شروط اشتغالها، بل يرتبط بالحظر العملي المفروض على أوطم منذ عقود، وما ينتجه من حصار سياسي وتنظيمي للتوجه الديمقراطي داخل الجامعة. لذلك، فإن تجاوز الأزمة لا يمكن أن يتحقق باختزالها في مسألة تقنية تتعلق بالهيكل، أو بالاعتقاد أن إعادة بناء جهاز تنظيمي، بمعزل عن شروطه السياسية والنضالية، كفيلة بحلها.

إن إعادة بناء أوطم من القاعدة إلى القمة تدرج في صلب معركة رفع الحظر العملي وانتزاع المشروعية العملية للمنظمة، واستعادة دورها باعتبارها إطارا جماهيريا موحدا للطلبة، مستقلا عن الإدارة والوصاية الرسمية، ومادفا عن مصالحهم المادية والمعنوية والديمقراطية.

ولا يمكن في هذا السياق القفز على التجارب التاريخية التي راكمتها الحركة الطلابية. فقد أفرزت نضالاتها، ومنها معركة المقاطعة شبه الوطنية للامتحانات سنة 1989، أشكالا تنظيمية وتفاوضية، من بينها اللجان الأوطامية للحوار. كما شكلت تجربة اللجان الجامعية الانتقالية، التي طرحها الطلبة القاعديون التقدميون، محاولة مهمة لتطوير شروط إعادة بناء المنظمة، وكانت تطمح إلى تجاوز حالة التشنت وفتح أفق عقد المؤتمر الاستثنائي لأوطم. وقد جرت هذه التجارب في سياق تاريخي اتسم بهجوم قوى ظلامية على الحركة الطلابية، اغتيال خلاله الشهيدان آيت الجيد محمد بنعيسى والمعطي بوملي. وتظل هذه المحطات جزءا أساسيا من الذاكرة النضالية التي ينبغي استحضارها واستخلاص الدروس منها.

إن تجاوز الأزمة يقتضي استنهاض الفعل الأوطامي في المواقع الجامعية، وتوسيع النقاش الديمقراطي بين أطراف الحركة الطلابية، والانخراط في معارك ملموسة حول المطالب المشتركة، وبناء الثقة عبر الممارسة النضالية. كما يقتضي التشبث بمبادئ أوطم التاريخية، وفي مقدمتها، الجماهيرية والديمقراطية والنقدية والاستقلالية، واعتماد منظومة «وحدة - نقد - وحدة» باعتبارها مبدأ لتدبير الاختلاف وتطوير العمل المشترك، فالوحدة ليست إلغاء للاختلافات، كما أنها ليست مجرد إعلان